الحرية

alhurriyah.sy

وطـــن الكلمـة

24 صفحة

صحيفـة إلكترونيـة تخصصية تصدر عـن مؤسسة الوحـدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع

الأحـــد 8 رجـب 1447 هـ | 28 كانـــون الأول 2025 م | العـدد 20

حاكم مصرف سوريا المركزي: | 7

إطلاق العملة السورية الجديدة ضمن استراتيجية اقتصادية شاملة من خمس ركائز

الاقتصاد السوري على موعد مع النمو خلال العام القادم.. | 12

دعـوة للتشـاركية وإصـــدار تعرفـة جمركيـة عصريـة

ثروة سيادية وملكية عامة للشعب..

النفـط رافعـة حقيقية للتنميـة والاسـتقرار

6-5-4-3-2

المركزي يهيّئ الأرضية.. العملة السورية بين الإصدار المرتقب وضبط السوق

10-9-8-7

▪ محليات | 14

قرار وقف استيراد منتجات زراعية يدعم المنتج المحلي ويحقق الاكتفاء الذاتي

▪ تحقيقات | 22

«الحرب على الفقر».. من الرؤية إلى خارطة الطريق الاقتصادية

بصراحة

عـام السيادة الاقتصادية

باسم المحمد

تشير المؤشرات الصادرة عن مؤسسات الدولة السورية في نهاية العام إلى أن السنة المقبلة ستشكّل نقطة انطلاق حقيقية لإرساء دعائم الاقتصاد السوري، وذلك ضمن رؤيـة تنموية شاملة لا تستثني قطاعاً أو منطقة، ولا تغفل أي مورد من الموارد التي يمتلكها الشعب السوري. وترتكز هذه الرؤية على مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، وعلى تقديم صـورة واقعية صادقـة عن الـوضـع الـقـائـم، إلـى جـانـب إشـراك الآراء المختلفة وصـولاً إلى اعتماد الحلول الأكثر ملاءمة لواقع البلاد وتطلعات مواطنيها.

وفـي هـذا الـسـيـاق، أكـد مـعـاون وزيـر الطاقة لشؤون النفط، غياث دياب، في تصريح له أمس، أن النفط السوري هو حق سيادي وملك للشعب السوري، مشدداً على ضرورة عودة الحقول والمنشآت النفطية إلى إدارة الدولة بما يضمن تأمين الطاقة. كما أوضـح التزام الدولة بحماية الثروات الوطنية واستثمارها بكفاءة وشفافية، بما يخدم الاقتصاد الوطني ويعود بالنفع على المواطنين. ويأتي هذا التصريح ليضع النقاط على الـحـروف، مـؤكـداً بما لا يدع مجالاً للشك أن الحكومة لن تفاوض على حقوق الشعب الـسـوري، بكل مكوناته، بعد عقود طويلة عانى خلالها المواطنون من الحرمان والتهميش، ومن فساد استأثر بالثروات لصالح فئة محدودة، ما أدى إلى نشوء نموذج اقتصادي مشوّه، عاجز عن صون كرامة المواطنين أو مواكبة التحولات العالمية في مجالات التنمية والاستثمار.

ولا يخفى على أحد حجم المظلومية التي عانت منها المنطقة الشرقية خلال العقود الماضية، فرغم ما تزخر به من ثروات وخيرات، بقيت خارج أولويات خطط التنمية والتعليم والخدمات، الأمر الذي دفع أبناءها، ولا سيما الشباب، إلى البحث عن فرص العمل فـي محافظات أخـرى أو الهجرة لتأمين متطلبات العيش. غير أن معالجة هذا الواقع اليوم يجب ألا تقوم على أسس خاطئة أو خارج إطار الدولة والسيادة الوطنية، بل عبر تكاتف جميع السوريين لبناء دولـة قوية وحرة، تكفل العدالة لمواطنيها، بعيداً عن الشعارات المناطقية أو الدينية أو العرقية التي لا تجلب سوى الانقسام والدمار.

ومـن الـمـؤشـرات الأخـرى على ملامح المرحلة المقبلة، إعـلان مـصـرف سوريا المركزي عزمه إصدار عملة سورية جديدة مطلع العام القادم، في خطوة تشكّل محطة وطنية مفصلية تعكس بداية مرحلة اقتصادية ونقدية جديدة. وقد أكد المصرف أن عملية استبدال العملة ستتم بطريقة سلسة ومنظمة، بما يعزز الثقة ويكرّس مبدأ الشراكة مع المواطنين.

وعليه، تمضي الدولة السورية بخطوات مدروسة وواضحة في المسارين الاقتصادي والمعيشي،وتفتح أبواب المشاركة أمام جميع السوريين للإسهام في صياغة ملامح سوريا الجديدة. وخلال فترة زمنية قياسية، تحققت إنجازات متسارعة على المستويين السياسي والاقتصادي، تُوّجت بإزاحة العقوبات الدولية الخانقة، في تأكيد على عزم الدولة مواصلة هذا المسار، واستعدادها الدائم للدفاع عن أرض سوريا وشعبها وثرواتها الوطنية.

النفط السوري: السيادة أولاً.. والطاقة طريق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

الحرية – نهلة أبو تك

في ظل تحديات اقتصادية واجتماعية متراكمة، يعود ملف النفط السوري ليطفو على سطح الأولـويـات الوطنية، بعد تصريح معاون وزير الطاقة لشؤون النفط غياث دياب، الذي شدد على أن النفط السوري حق سيادي ومـلـك للشعب، ويـجـب أن تـعـود الحقول والمنشآت إلـى إدارة الـدولـة لضمان توفير الطاقة، وخاصة الكهرباء، لجميع المواطنين.

يضع هذا التصريح قطاع النفط والغاز في قلب النقاش حول السيادة الاقتصادية واستقرار الخدمات الأساسية، مؤكداً أن الإدارة المباشرة لقطاعي النفط والغاز ضـرورة لاستقرار المنظومة الكهربائية وتأمين الوقود للصناعة والخدمات، ورفد الخزينة بموارد تعزز الخدمات الأساسية وبرامج الدعم.

ركيزة للسيادة واستقرار الكهرباء

في هـذا السياق، يقول الدكتور زياد أيـوب عـربـش، الأكـاديـمـي والمستشار الاقتصادي الخبير في شؤون الطاقة، في تصريح لـ"الحرية": بالفعل يعكس تصريح السيد معاون وزير الطاقة لشؤون النفط رؤيـة واضـحـة لاستعادة السيطرة على قطاع النفط والـغـاز كـأسـاس لاستقرار الاقتصاد السوري.

حيث يؤكد على السيادة الوطنية، مع التركيز على إعادة الحقول والمنشآت إلى إدارة الدولة لضمان توفير الطاقة، خاصة الكهرباء، للمواطنين (واستقرار المنظومة الكهربائية) وتأمين الـوقـود للصناعة، وتعزيز الخزينة العامة لدعم الخدمات المطلوبة بإلحاح وخاصة لتأمين الشروط المثلى لعودة المهجرين. ويأتي هذا النهج في سياق تاريخي حيث غادرت الشركات النفطية الـدولـيـة سـوريـا بفعل الحرب والقوة القاهرة، ما يجعل إعـادة الإدارة خطوة منطقية نحو الاستقلال الطاقوي، طبعاً مع أهمية إعادة التفاوض مع هذه الشركات الراغبة في العودة وبما يضمن حقوق الجميع.

ويضيف عربش: إنّ النفط السوري، كثروة سيادية ملك للشعب، يمثل العمود الفقري للاقتصاد إذا استُغل بالشكل الأمثل، إذ يقدّر احتياطيه بنحو 2.5 مليار برميل، مع إنتاج سابق بلغ 380 ألف برميل يومياً قبل الحرب، ما يجعل الإدارة المباشرة خطوة إستراتيجية لتعزيز الإيـرادات وتوجيهها نحو الخدمات الأساسية، وخاصة الكهرباء والصناعة، بما يخفف ساعات الانقطاع التي تصل إلى 12 ساعة يومياً في بعض المناطق.

عوائد اقتصادية مستدامة

يشير عربش إلى أن إعادة تطوير القطاع بكفاءة يمكن أن تسهم بنسبة تصل إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي، مؤكداً أن هذا المسار يتطلب آليات شفافة تمنع الفساد وتضمن حقوق الأجيال القادمة، بما في ذلك تطبيق معايير المحاسبة الدولية، والالتزام بحوكمة رشيدة تضمن توجيه العوائد نحو دعم المواطنين والخدمات العامة.

نحو طاقة متجددة ومستقبل مستدام

ورغم التركيز على النفط، يرى الخبير ضـرورة وضع إستراتيجية طاقوية طويلة الأمـد تشمل التحول التدريجي للطاقة المتجددة، مستفيداً من الإمكانات الكبيرة في سوريا، مع أكثر من 300 يوم مشمس سنوياً، إضافة إلى طاقة الرياح، بما يعزز الإنتاج النظيف ويحدّ من استنزاف الثروات الطبيعية، ويربطها بتحسين التعليم والصحة وتقنيات الإنتاج المستدام.

باب شراكات جديدة

كما أشـار عربش إلـى أهمية احترام العقود السابقة مع الشركات النفطية الدولية، حيث غـادرت شركات كبرى مثل «شل» و«توتال» و«إكسون موبيل» سوريا بسبب الحرب (قوة قاهرة)، ما يمنح الدولة سنداً قانونياً لإعـادة الإدارة، لكن من الضروري التعويض أو إعادة التفاوض لتجنب التحكيم الدولي. ويتيح هذا النهج فتح شراكات جديدة تدريجياً على غرار تجارب الجزائر والـعـراق، بما يزيد الإنتاج ويحقق عوائد مستدامة دون المساس بالسيادة الوطنية.

تصريح معاون وزيـر الطاقة لشؤون النفط في بداية التقرير يضع النفط السوري كثروة سيادية وركيزة لاستقرار الكهرباء والاقتصاد والخدمات الأساسية.

ويـؤكـد التقرير أن الإدارة الحكومية المباشرة، الشفافية، والتخطيط طويل الأمد تمثل مفتاح تحقيق العوائد الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، مع ضمان توجيه الموارد لدعم الصناعة والكهرباء والخدمات الـعـامـة، وتـعـزيـز الاسـتـقـرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

النفط والغاز ثروة وطنية وحـق سـيادي لجميع السوريين

الحرية- مها يوسف

في ظل التحديات التي تواجه قطاع الطاقة في سورية، تبرز مسألة السيادة على الموارد الطبيعية كأحد الملفات الوطنية ذات الأبعاد الاقتصادية والسياسية المتشابكة.

ويأتي التأكيد الرسمي على أن النفط والغاز يشكلان ثروة وطنية وحقاً سيادياً للشعب السوري ليعيد تسليط الضوء على أهمية استعادة الإدارة الوطنية لهذه الموارد، باعتبارها ركيزة أساسية في دعم الاستقرار الاقتصادي وتأمين احتياجات المواطنين من الطاقة والخدمات الأساسية.

المحلل السياسي فـراس عـلاوي أكـد أنّ تصريح معاون وزير الطاقة لشؤون النفط يحمل دلالات سياسية واقتصادية واضحة، تتجاوز الإطار التقني لقطاع الطاقة.

وأوضح علاوي في تصريح لـ"الحرية" أن التأكيد على أن النفط والغاز ثروات وطنية وملك للشعب السوري يندرج ضمن ممارسة الدولة لسيادتها الكاملة على مواردها الطبيعية، ويعكس رؤية تعتبر هذه الثروات حقاً عاماً لا يجوز إخضاعه لسلطات الأمر الواقع أو إدارته خارج إطار الدولة. وأضاف أن التصريح يوجه رسالة مباشرة إلى الجهات المسيطرة على مناطق واسعة من الجغرافيا السورية الغنية بالنفط والغاز، ولا سيما أن ما يقارب ٧٠٪ من الإنتاج النفطي والغازي يقع حاليًا خارج سيطرة الدولة. وهو ما يمنح هذا الموقف بعداً سياسياً يؤكد ضرورة عودة هذه الموارد إلى الإدارة الوطنية، بما يضمن استفادة جميع السوريين منها بشكل عادل.

وختم علاوي بالقول: إن هذا الطرح يكرس حقيقة أن الاقتصاد يعد أحد أبرز أدوات السياسة والسيادة، وأن استعادة إدارة الموارد الإستراتيجية تمثل خطوة أساسية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والخدمي، ودعم مقومات الدولة ووحدتها.

ثروة سيادية وملكية عامة للشعب..

النفـط رافعــة حقيقية للتنميــة والاســتقرار

الحرية – وليد الزعبي

أكـدت الدكتورة منال الشياح رئيس قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد الثانية ونقيب اقتصاديين فـرع درعـا، أن النفط والغاز في سوريا يشكلان أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني، ليس فقط بوصفهما موردين للطاقة،بل باعتبارهما ثروة سيادية وملكية عامـة للشعب الـسـوري، وهنا يأتي تصريح معاون وزير الطاقة لشؤون النفط غياث دياب، ليؤكـد بوضوح أن النفط السوري حق سيادي لا يمكـن التفريط به، وأن عودة الحقول والمنشآت النفطية إلى إدارة الدولة تمثل ضرورة وطنية واقتصادية في هذه المرحلة الحساسة.

وبيّنت الدكتورة الشياح لـ"الحرية" أن التصريح أشـار إلـى أن استعادة الحقول ضـرورة لتوفير الطاقة والكهرباء، حيث تعتمد المنظومة الكهربائية في سوريا بشكل أساسي على توافر الوقود، سواء الفيول أو الغاز، ومـن هنا فـإن السيطرة الفعلية على مصادر النفط والغاز تمثل حجر الأساس في تحقيق استقرار التغذية الـكـهـربـائـيـة، وتـحـسـن واقـع الكهرباء ينعكس مباشرة على حياة المواطن، مـن تخفيف سـاعـات التقنين، إلـى دعم القطاعات الحيوية كالمشافي والمدارس والمنشآت الإنتاجية، ما يجعل الطاقة عنصراً أساسياً في تحسين جودة الحياة.

كما تحدث التصريح عن "تأمين الوقود للصناعة"، وهنا ذكـرت د.الشياح أن توفر المشتقات النفطية بـأسـعـار مستقرة يـؤدي إلى تحريك عجلة الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي، فالصناعة تحتاج إلى طاقة مستدامة، وقطاع النقل يعتمد على الوقود، والزراعة لا يمكن أن تستمر دون الطاقة اللازمة لتشغيل الآليات والري، وعندما تنخفض تكلفة الطاقة، تنخفض معها تكلفة الإنـتـاج، ما ينعكس إيجاباً على استقرار أسعار السلع نتيجة انخفاض تكاليف النقل والإنـتـاج وتحسين القدرة التنافسية للمنتج المحلي وخلق فرص عمل جديدة وتحسن قدرة المواطن الشرائية من خلال استقرار سعر الصرف.

وتطرق التصريح إلى رفد الخزينة وتعزيز العدالة الاجتماعية، حيث تُعد عائدات النفط حسبما أوضحت د.الشياح أحـد المصادر المهمة لرفد الخزينة العامة، وفـي حال إدارتها بكفاءة وشفافية يمكن توجيهها نحو دعـم الخدمات الأساسية وتحسين الـرواتـب والأجـور وتـمـويـل بـرامـج الدعم الاجتماعي وفي مقدمتها الخبز، وهنا يصبح النفط أداة لتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، عبر إعادة توزيع الثروة الوطنية بما يخدم جميع فئات المجتمع، كما أن الفائض المالي من بيع النفط أو توفيره يُوجه عادةً لقطاعات الصحة والتعليم والخدمات، وهي الركائز التي يعتمد عليها ذوو الدخل المحدود ما يسهم في تحسين الخدمات الأساسية، كما يسهم الإنتاج المحلي للنفط والغاز في تقليل الاعتماد على الاستيراد، وتخفيف الضغط على القطع الأجنبي، ودعم استقرار العملة الوطنية ما يعزز قدرة الاقتصاد السوري على الصمود في وجه أي عقوبات أو ظروف خارجية، من خلال الاعتماد على الموارد الذاتية.

ويشدد تصريح معاون الوزير على أهمية الشفافية في إدارة قطاع النفط، وهو وفق ما بينت د.الشياح أمر بالغ الأهمية لضمان استثمار الـثـروة الوطنية بشكل صحيح، ومكافحة الفساد والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، فالإدارة الرشيدة لا تعني فقط زيـادة الإنـتـاج، بل ضمان استدامته وتـوظـيـف عـائـداتـه فـي مـسـار التنمية الحقيقية.

وأضـافـت: إن قضية النفط الـسـوري ليست مسألة اقتصادية فحسب،بل قضية سيادة وطنية وأمـن معيشي واستقرار اجتماعي، وله أبعاد قانونية واقتصادية من خلال التحكم بالموارد، ما يعني قدرة الدولة على وضع خطط إستراتيجية طويلة الأمـد لـلأمـن الطاقي مـن دون الارتـبـاط بتقلبات الموردين الخارجيين أو الضغوط السياسية، كما أن عملية إعـادة الإعمار لا يمكن البدء بها حقيقية دون قاعدة طاقة صلبة، فالإسمنت والحديد والنقل كلها صناعات تستهلك طاقة كثيفة، وكما يؤكد تصريح معاون وزيـر الطاقة لشؤون النفط، فإن استعادة وإدارة هذا القطاع بكفاءة وشفافية تمثل خطوة أساسية نحو تحسين واقع الكهرباء ودعم الاقتصاد وتعزيز صمود المواطن السوري، فالنفط عندما يكون في خدمة الشعب، يتحول من مجرد مورد طبيعي إلى رافعة حقيقية للتنمية والاستقرار.

السيادة على النفط السوري مدخل استراتيجي لأمن الطاقة والتنمية المستدامة

الحرية – باسمة اسماعيل

يمثل النفط عصب الاقتصاد الحديث وأحد أبرز مقومات التنمية والاستقرار، إذ تقوم عليه منظومات الصناعة والكهرباء والنقل والخدمات، ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية إدارة الثروات الوطنية بوصفها حقاً سيادياً للدولة، وأداة رئيسية لضمان أمن الطاقة وتحسين الواقع المعيشي للمواطنين.

هذا الحق أكد عليه معاون وزير الطاقة لشؤون النفط غياث دياب في تصريح له مؤخراً، أن النفط السوري هو ملك للشعب وحق سيادي للدولة، مشدداً على ضرورة عودة الحقول والمنشآت النفطية إلى إدارة الدولة المباشرة، مبيناً أن هذه الخطوة تشكل أساساً لاستقرار المنظومة الكهربائية وتأمين الوقود الـلازم للصناعة والقطاعات الخدمية، فضلاً عن تعزيز مـوارد الخزينة العامة بما ينعكس دعماً للخدمات الأساسية وبرامج الدعم، كما أكد التزام الوزارة بحماية الثروات الوطنية واستثمارها بكفاءة وشفافية بما يخدم الاقتصاد الوطني ويحقق مصلحة المواطن.

وفي سياق متصل، أوضح الخبير الاقتصادي والمدرب الدولي في التنمية البشرية فـادي حمد في حديثه لصحيفة «الحرية»: أن المواطن أساس الوطن وجوهر وغاية الدولة، واحتكار الثروات الوطنية تحت أغطية غير وطنية، يؤدي حتماً إلى حرمانه من حقه الطبيعي في الاستفادة والتنمية، فثروات الوطن ملك للشعب، والحكومة وحدها الجهة المخولة قانوناً باستثمارها، وتحقيق عائد ينعكس خدمات وتنمية مستدامة. وأضاف حمد: النفط السوري حق سيادي، وأي مساس به يشكل اعتداء مباشراً على مصلحة الوطن والمواطن، وهو الركيزة الأهم في دعم القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، وتخفيف أعباء تكاليف التشغيل الباهظة.

وأشار حمد إلى أن المرحلة الراهنة تتطلب تكاتفاً وطنياً شاملاً لاستعادة الثروات الطبيعية، موضحاً أن احتكارها كان سبباً مباشراً لتراجع مستوى المعيشة، وتعطل مسارات النمو الاقتصادي والاجتماعي والخدمي، لافتاً إلى أن توفر النفط والغاز سيؤدي إلى خفض واسع في التكاليف المرتبطة بالنقل والمواصلات والإنتاج والتشغيل، إضافة إلى تأمين التدفئة وتحسين مستوى الحياة اليومية للمواطنين.

تتقاطع الرؤية الرسمية مع الطرح الاقتصادي، على أن استعادة الإدارة الوطنية الكاملة لقطاع النفط والغاز تمثل خياراً استراتيجياً لا غنى عنه، لضمان أمن الطاقة، وتعزيز السيادة، ووضع أسس راسخة لتنمية مستدامة تنعكس مباشرة على حياة المواطنين.

عودة حقول النفط السورية للدولة..

ضمانـة للأمـن الطاقي والاسـتقرار الوطني

الحرية – آلاء هشام عقدة

بعد التصريح الهام لمعاون وزير الطاقة لشؤون النفط غياث دياب بأن النفط السوري حق سيادي وملك للشعب، ويجب أن تعود الحقول والمنشآت إلى إدارة الدولة لضمان توفير الطاقة، وخاصة الكهرباء، لجميع المواطنين، والتزام الدولة بحماية الثروات الوطنية واستثمارها بكفاءة وشفافية خدمةً للاقتصاد والمواطنين.

وفي هذا السياق بيّن الدكتور ذو الفقار عبود، أستاذ العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة اللاذقية، لصحيفة «الحرية» أن الصناعات النفطية تعد واحدة من أهم وأبرز القطاعات الاقتصادية، وأن تأثير هذه الصناعة على الاقتصاد السوري لا يقتصر فقط على تحقيق إيرادات مالية، بل يتجاوز ذلك إلى تأثيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية، إذ إن صناعة النفط توفر فرص عمل كبيرة ووظائف مستدامة في قطاع تمويل البنية التحتية والخدمات، وهذا ما يرسّخ الاستقرار السياسي والاقتصادي، وبالتالي يحسّن العلاقات مع الدول المجاورة.

مصدر رئيسي للإيرادات

مضيفاً: أهمية النفط الخام في اقتصاد سوريا لا يمكن إدراكها إلا من خلال فهم دوره الحيوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمن حيث الإيرادات المالية، يعدّ النفط الخام مصدراً رئيسياً للإيرادات، حيث يُعتمد على عائدات النفط لتمويل الميزانية العامة، وفقدان هذا المورد يحرم الخزينة العامة من الإيرادات الضرورية لتمويل برامج التنمية المستدامة.

توليد الدخل وتعزيز النمو الاقتصادي

وأضاف الدكتور ذو الفقار أن النفط الخام يسهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتمد العديد من الدول على النفط كمورد رئيسي لتوليد الدخل وتعزيز النمو الاقتصادي، ما يعكس أهمية القطاع النفطي في اقتصاداتها.

كما توفر صناعة النفط الخام العديد من فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك العمل في قطاعات الاستكشاف والإنتاج والتصنيع والخدمات المتعلقة بالنفط.

النفط أساس التنمية رغم التحديات

وأشار ذو الفقار إلى أن النفط الخام يعد أساسياً في تنمية اقتصاد سوريا، ويمكن أن يؤدي التطور التكنولوجي في صناعة النفط، مثل تقنيات الاستخراج المتقدمة والتكنولوجيا الرقمية، إلى زيادة كفاءة الإنتاج وتقليل التكاليف. ويبقى دور النفط الخام في الاقتصاد أمراً حيوياً ومركزياً، رغم وجود العديد من التحديات.

ومن المهم أن تتبنى الحكومة السورية استراتيجيات مستدامة لتنويع الاقتصاد والاعتماد على مصادر طاقة نظيفة ومتجددة إلى جانب النفط، وذلك لضمان استدامة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المستقبل، وهذا يتطلب التعاون الدولي والاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا لتحسين كفاءة الإنتاج والحفاظ على البيئة، وكذلك تعزيز الشفافية والحوكمة في قطاع الطاقة، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون آبار النفط والغاز ومصادر الطاقة الأخرى تحت تصرف الحكومة لتعزيز التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل والتعليم للشباب، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في سوريا، ويعزز من قوة الليرة السورية وجذب المستثمرين.

تعزيز الاستقرار والازدهار

ويختم ذو الفقار بأن مستقبل صناعة النفط الخام في سوريا يعتمد على قدرة الحكومة على التكيف مع التحولات العالمية وتحقيق التوازن بين استخدام الموارد الطبيعية وحمايتها للأجيال القادمة، وتحقيق هذا الهدف يتطلب رؤية استراتيجية مستدامة وتعاوناً دولياً فعّالاً، وهو ما يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار والازدهار.

قطاع النفط والغاز ودوره في دعم الطاقة والصناعة

الحرية – مها يوسف

يشكّل قطاع النفط والغاز أحد المرتكزات الأساسية للاقتصاد الوطني، لما له من دور محوري في تأمين الطاقة ودعم القطاعات الإنتاجية والخدمية، فضلاً عن إسهامه في تعزيز موارد الدولة.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية إدارة هذه الثروة الوطنية بما يحقق الاستخدام الأمثل لها ويخدم المصلحة العامة.

أوضح الدكتور محمد هلال، عميد كلية الصناعات الكيميائية في الجامعة العربية للعلوم والتكنولوجيا، في حديثه لصحيفة «الحرية» أن النفط يعدّ عصب الاقتصاد الوطني، نظراً لدوره الأساسي في إنتاج المشتقات النفطية وتأمين المواد الأولية للصناعات الكيميائية، إضافة إلى كونه مورداً رئيسياً للخزينة العامة التي تعتمد عليه في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل الكهرباء والغاز والوقود.

استراتيجيات العمل والتطوير الفني

وأشار الدكتور هلال إلى أن الاستفادة الفعلية من الثروة النفطية تتطلب وضع استراتيجيات عمل واضحة ومتكاملة، تشمل إعادة تأهيل الحقول النفطية والغازية، ووضع خطط مدروسة لرفع معدلات الإنتاج.

كما شدّد على ضرورة تطوير الكوادر البشرية وتدريبها على أحدث التقنيات في مجال استخراج النفط وتحويله إلى مشتقات، لضمان الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتعزيز كفاءة الإنتاج وتقليل الهدر.

وأكد أن الاستثمار في البحث والتطوير في القطاع النفطي والبتروكيميائي يفتح آفاقاً جديدة للصناعات المحلية، ويساهم في تنويع مصادر الدخل الوطني.

البنية التحتية وربط الصناعات التحويلية

وشدّد الدكتور هلال على أهمية تطوير البنية التحتية للموانئ وخطوط النقل والمرافق الصناعية المرتبطة بالقطاع النفطي، مشيراً إلى أن التكامل بين الإنتاج النفطي والصناعات التحويلية هو المفتاح لتعظيم الفوائد الاقتصادية للثروة الوطنية.

وأضاف: إن تحديث محطات توليد الكهرباء وربطها بمصادر الوقود المحلية يضمن استقرار المنظومة الكهربائية ويخفّف من الاعتماد على الاستيراد، بما يدعم الأمن الطاقي ويوفر فرص عمل جديدة.

عودة الحقول إلى إدارة الدولة وفوائدها

وأشار الدكتور هلال إلى أن عودة حقول النفط والغاز إلى إدارة الدولة ينعكس مباشرة على الحياة الاقتصادية للمواطن السوري، ويسهم في تطوير الاقتصاد الوطني، مؤكداً أن الشعب هو المستفيد الأول من هذا الاستقرار وإدارة هذه الصناعة الحيوية. وأضاف: إن وصول التيار الكهربائي إلى المنازل والمدن الصناعية يمثّل أحد أهم روافد الاقتصاد الوطني، ويعكس بشكل مباشر أثر الإدارة الفعّالة لهذه الموارد على تحسين مستوى الخدمات العامة وتحفيز النشاط الصناعي، إلى جانب تعزيز قدرة الدولة على التخطيط الاقتصادي طويل الأمد وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

بعد خسارته لمدة عقد ونصف..

عودة النفط السوري بداية الطريق نحو الاستقرار المالي

الحرية – سراب علي

في ظل التصريحات الرسمية التي تؤكد أن النفط السوري حق سيادي للشعب، يبرز سؤال ملحّ حول الآثار الاقتصادية المباشرة لعائدات النفط على الخزينة العامة، وتقييم إمكانية معالجة أزمة الكهرباء المزمنة من خلال هذه الموارد، وما الأولويات الاقتصادية العاجلة التي يجب توجيه العائدات النفطية نحوها لتحقيق الاستقرار والتنمية؟

بداية قدم مدير معهد إدارة الاعمال في جامعة اللاذقية الدكتور عبدالله أوبان توصيفاً دقيقاً أشار فيه إلى أنه قبل عام 2011، كان النفط عِماداً للاقتصاد السوري، حيث بلغ الإنتاج حوالي 385 ألف برميل يومياً، وشكّل ما يصل إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي، ما وفر اكتفاءً ذاتياً وعائدات تصدير سنوية تقدر بـ 3 مليارات دولار، ولكن بعد اندلاع الحرب، انهار هذا القطاع تماماً، حيث فقدت الحكومة السابقة السيطرة على معظم الحقول، خاصة الغنية منها شرق الفرات في محافظتي دير الزور والحسكة، وانخفض الإنتاج في مناطق سيطرة الحكومة السابقة إلى أقل من 20 ألف برميل يومياً، وبحلول عام 2021، قدّر إجمالي الإنتاج الوطني بنحو 86 ألف برميل يومياً فقط، فيما قدرت الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بقطاع النفط والغاز بنحو 100 مليار دولار، وبهذا حُرمت الخزينة العامة من عائدات هذا المورد الحيوي لأكثر من 14 عاماً.

علامة فارقة

وأوضح د.أوبان في تصريحه لـ"الحرية" أن عودة التصدير الرسمي في سبتمبر 2025 بشحنة 600 ألف برميل عبر ميناء طرطوس، تمثل علامة فارقة، لكنها تظل خطوة أولى ضمن مسار طويل لإعادة الإعمار، وتشير التقديرات الاقتصادية إلى أن شحنة التصدير الأولى جلبت عائدات تُقدر بحوالي 36-40 مليون دولار، وفي حال انتظام الصادرات، يمكن أن تدخل عشرات الملايين من الدولارات إلى خزينة الدولة شهرياً، ما يوفر مصدراً مهماً للعملات الأجنبية. ويرى أوبان أن المكاسب الأوسع تتجاوز الإيرادات المباشرة.

حل جزئي وضرورة للاستثمار..

مدير معهد إدارة الأعمال أشار إلى أن التحدي الكبير هو أن هذه العائدات لا زالت محدودة مقارنة بحجم الدمار، حيث يُقدّر احتياج قطاع الطاقة وحده لاستثمارات تتراوح بين 250 و300 مليار دولار لإعادة الإعمار، ولا شك أن الغاز الطبيعي المستخرج مع النفط يلعب دوراً محورياً في توليد الكهرباء ومع ذلك، فإن استعادة السيطرة على الحقول لن تحل أزمة الكهرباء بين عشيّة وضحاها، وذلك للأسباب التالية:

هوة الإنتاج الهائلة وانخفاض إنتاج الغاز وتدمير البنية التحتية والاعتماد على المصادر التقليدية كون سوريا تعتمد بنسبة 94% على المحطات الحرارية التي تعمل بالمشتقات النفطية، وهو ما يجعلها رهينة توفر الوقود.

وأمام هذا يؤكد أوبان على ضرورة توجيه جزء كبير من عائدات النفط المستقبلية لإعادة تأهيل قطاع الكهرباء، وهو ما يتوافق مع الرؤية الحكومية للوصول إلى 16-18 ساعة تغذية يومياً بحلول عام 2026، كما تعمل الحكومة على تنويع مصادر الطاقة من خلال مشاريع للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما يتضح من مذكرة التفاهم مع شركة قطرية بقيمة 7 مليارات دولار لتوليد 1000 ميغاواط بالطاقة الشمسية.

عقد جديد

ويشير أوبان إلى أنه لضمان تحقيق الاستفادة المثلى من عائدات النفط لصالح المواطن السوري، يجب وضع ضمانات صارمة تحكم عمليات الاستثمار وإدارة الإيرادات، منها: السيادة الوطنية والشفافية: يجب الحفاظ على دور قيادي للشركة السورية للنفط في إدارة المشاريع، ووضع معايير واضحة للإنتاج تحافظ على الثروة الوطنية وتمنع استنزافها، كما يجب أن تكون نسبة العاملين السوريين في أي مشروع لا تقل عن 70% لنقل الخبرة وتوفير فرص العمل. حوكمة العائدات والرقابة: حيث يجب إنشاء صندوق وطني للتنمية والإعمار تُودع فيه عائدات النفط، وتدار بشفافية كاملة وتحت إشراف جهات رقابية مستقلة، كما يجب أن تُوجَّه نسبة محددة من الإيرادات مباشرة إلى تمويل الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم. العدالة في توزيع المنافع: يجب تحديد حصة أرباح الشركات المستثمرة مسبقاً (ألا تتجاوز 30% من صافي الأرباح) مع اشتراط برامج تدريبية لتأهيل الكوادر السورية المصاحبة للمشاريع. وأوضح أوبان أولويات توجيه العائدات النفطية على النحو التالي: 1- العاجلة: استقرار الخدمات الأساسية عبر إعادة تأهيل قطاع الكهرباء، ودعم أسعار المواد الأساسية (الخبز، الوقود، الدواء)، والإعمار العاجل للمرافق الحيوية (مدارس، مستشفيات، مياه). 2- المتوسطة: إعادة بناء القدرات الإنتاجية في الصناعة والزراعة، وضخ استثمارات لتطوير حقول النفط والغاز وزيادة إنتاجها. 3- الاستراتيجية طويلة الأمد: إنشاء صندوق سيادي للتنمية لضمان دخل مستقبلي، والاستثمار في التنويع الاقتصادي عبر التعليم والقطاعات الواعدة كالتقنية والطاقة المتجددة.

جسر وليس غاية

يؤكد د.أوبان أن عودة النفط تمثل فرصة تاريخية لإعادة الإعمار، لكنها ليست حلاً سحرياً فمقياس النجاح الحقيقي يكمن في كيفية إدارة العائدات وتوزيعها ضمن إطار وطني عادل وشفاف، لتحويل هذه الثروة إلى جسر يعبر عليه الشعب السوري نحو مستقبل مستقر ومزدهر بعد سنوات الحرمان.

لا يقبل القسمة على اثنين..

قطاع النفط والغاز حق سيادي وقاطرة للنمو

الحرية – لوريس عمران

في الوقت الذي تتجه فيه الأنظار نحو ملامح المرحلة القادمة للاقتصاد السوري، تبرز ملفات الطاقة كحجر زاوية لا يقبل القسمة على اثنين في معادلة الاستقرار والتنمية.

وفي قراءة تحليلية للمشهد، أكد الخبير الاقتصادي في جامعة اللاذقية الدكتور علي ميا أن قطاعي النفط والغاز يمثلان العمود الفقري للدولة السورية، معتبراً إياهما المورد الاستراتيجي الأول الذي يلامس جوهر السيادة الوطنية ويرسم خارطة الطريق للتعافي الشامل.

يرى الدكتور ميا أن الأهمية المالية لهذا القطاع تتجاوز كونه مصدراً للطاقة، فهو المحرك الأساسي لرفد الميزانية العامة للدولة بالإيرادات السيادية، مبيناً أن التاريخ الاقتصادي السوري يثبت أن الاعتماد على تصدير النفط الخام كان الضمانة الأكبر لتأمين القطع الأجنبي اللازم لاستيراد السلع الاستراتيجية، وهو اليوم يمثل الأمل الأكبر لتمويل مشروعات إعادة الإعمار وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين الذي تضرر بفعل سنوات الحرب والحصار.

وفي سياق متصل بالواقع الخدمي أشار ميا لـ"الحرية" إلى أن قطاع الكهرباء في سوريا يرتبط وجودياً بالغاز الطبيعي والفيول، حيث تعتمد ١٤ محطة توليد موزعة على الجغرافيا السورية بشكل شبه كامل على هذه الموارد، لافتاً إلى أن تأمين الغاز محلياً يشمل ضرورة قصوى لإنهاء أزمة "التقنين" التي أثقلت كاهل المواطن، بالتوازي مع دوره الحيوي في دوران عجلة الصناعة في الحواضر الكبرى كحلب وحمص، إذ يسهم توفر المشتقات النفطية في خفض تكاليف التشغيل وضمان استدامة الإنتاج الوطني.

تتقاطع رؤية الخبراء مع التوجهات الرسمية التي صاغتها وزارة النفط مؤخراً، حيث استعرض الدكتور ميا دلالات تصريح معاون وزير الطاقة لشؤون النفط المهندس غياث دياب، الذي شدد على أن الثروة النفطية هي ملكية عامة وحق سيادي للشعب السوري. مضيفاً إن هذا التصريح يؤكد حتمية عودة جميع الحقول والمنشآت إلى إدارة الدولة المباشرة، كشرط أساسي لضمان التوزيع العادل للثروة، بالإضافة إلى استقرار المنظومة الكهربائية، وتوفير الوقود للقطاعات الخدمية بكفاءة وشفافية.

وأشار الدكتور ميا إلى أن سوريا تمثل عقدة ربط طبيعية وممراً استراتيجياً لأنابيب الطاقة من الخليج والعراق نحو الأسواق العالمية، مبيناً أن ظهور المؤشرات حول وجود احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية (غاز شرق المتوسط)، يبين أن سورية تقف على أعتاب تحول جذري قد يجعلها لاعباً إقليمياً مؤثراً في سوق الطاقة العالمي، ما يعزز من مكانتها السياسية والاقتصادية على حد سواء.

الاقتصاد المنهار وسؤال العدالة..

هل نشهد محاسبة للفاسدين لتحقيق التعافي؟

الحرية – رشا عيسى

لا يُعدّ الانهيار الاقتصادي الذي ضرب سوريا حدثاً مفاجئاً ولا قـدراً محتوماً، بل نتيجة مسار طويل من السياسات والقرارات التي أديرت في الظل، بعيداً عن أي مساءلة أو رقابة، واليوم بينما يُطرح التعافي كأولوية، يبرز سؤال جوهري لا يمكن تجاوزه هل يمكن بناء اقتصاد مستقر دون محاسبة من تسببوا بانهياره؟ أم إن تجاهل الحقيقة سيعيد إنتاج الأزمة بأشكال جديدة؟

التعافي الاقتصادي يبدأ من المساءلة..

الباحث في الشؤون السياسية والاقتصادية المهندس باسل كويفي أكد في حديث لـ"الحرية" أنه طالما جادل كثير من السوريين بأن وجود آليات مساءلة ومحاسبة شفافة بشأن الانهيار المالي لا يقل أهمية عن أي برنامج إصلاحي أو خطة تعافٍ اقتصادي، بل يشكّل أحد أعمدتها الأساسية، فالتجارب المقارنة تثبت أن الاقتصادات الخارجة من الأزمات تبقى هشّة إذا جرى تجاوز المسؤولين عن الانهيار أو طيّ الصفحة دون محاسبة. وفي الحالة السورية، يبرز ملف الانهيار الاقتصادي والمالي خلال فترة حكم النظام الساقط كأحد أكثر الملفات حساسية وتعقيداً، لما يحمله من أبعاد تتصل بالعدالة الانتقالية، وإعادة بناء الدولة، واستعادة الثقة بالمؤسسات.

منظومة المال والسلطة

إن تتبّع المسار الذي قاد إلى الانهيار يكشف عن دور محوري لعبته شبكات مالية ومصرفية مرتبطة مباشرة بمراكز القرار السياسي والأمـني، ويضع ذلـك مسؤولية قانونية وأخلاقية على عاتق حاكمي مصرف سوريا المركزي السابقين، وعدد من مديري البنوك والمؤسسات المالية، إضافة إلى الكيانات والشركات المرتبطة بهم وفقاً لكويفي.

كما يبرز دور المكتب المالي والاقتصادي الذي أدير في تلك المرحلة وأشـرف على شبكة واسعة من الشركات العاملة في قطاعات التمويل والاتصالات والعقارات والنفط والسياحة، استُخدمت لإدارة أصول العائلة الحاكمة وتهريب الأموال والاستيلاء على موارد الدولة خارج أي رقابة مؤسسية.

"جرائم اقتصادية"

يوضح المهندس كويفي أن ما حدث لم يكن أخطاءً إدارية أو سياسات فاشلة فحسب، بل ممارسات ممنهجة شملت إسـاءة استخدام السلطة والفساد والاخـتلاس، والإهمال الجسيم المتعمّد وقد انعكست هذه السياسات مباشرة على معيشة السوريين، من انهيار العملة وارتفاع الأسعار إلى تآكل الدخول واتساع رقعة الفقر.

ومن هنا، يصبح كشف الحـقـيـقـة حـقـاً أصـيـلاً للمجتمع السـوري، الذي عـانـى مـن نـتـائـج هـذه السـيـاسـات ولـه الحق فـي معرفة كيف أديـرت ثرواته، ومن اتخذ القرارات التي قادته إلى هذا الواقع المعيشي القاسي.

الانهيار كأداة سياسية

في كثير من السياقات، لا يكون إضعاف الاقتصاد وانهيار مستوى المعيشة نتيجة عـرضـيـة، بـل جـزء مـن مـسـارات سياسية– اجـتـمـاعـيـة ممنهجة تـخـدم أهـــدافـــاً غـيـر مـشـروعـة، وغـالـبـاً ما تتقاطع هذه المسارات مـع الجريمة المنظمة والفساد والاقتصاد غير المشروع، حيث يُستغل الفقر كوسيلة للسيطرة والابتزاز.

بين العقاب والحقيقة مقاربة متكاملة

كما يبين كويفي أن التعافي المستدام يتطلب مقاربة شاملة تجمع بين تحقيق العدالة وكشف الحقيقة كاملة لضمان عدم التكرار، وإعـادة بناء المؤسسات على أسس الحوكمة الرشيدة والشفافية، فالخيار ليس بين العقاب أو الحقيقة أو الاعتراف، بل في عملية متكاملة تشمل لجان تحقيق مستقلة، وإصلاحاً مؤسسياً حقيقياً، وضمان عدم إفلات أي مسؤول من المحاسبة إذا ثبت تورطه.

بالتوازي مع المساءلة، لا بد من التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة عبر سياسات اجتماعية واقتصادية عادلة، تشمل تعزيز الحماية الاجتماعية، وتحقيق توازن مقبول بين الدخل والإنفاق، وإصلاح منظومة الأجور وفق معايير حديثة تقوم على الكفاءة والكرامة الإنسانية، فلا استقرار اقتصادياً دون عدالة اجتماعية، ولا سلام مستدام دون شعور المواطنين بالإنصاف.

دروس من التجارب الدولية..

يستشهد المهندس كويفي بكتاب «المحاسبة بعد الأزمات الاقتصادية: العقاب، الحقيقة، أم الاعتراف؟» للباحث يوسيف كوفراس والذي يشير إلى أن الأزمات الاقتصادية لا تؤدي تلقائياً إلى الإصلاح، بل لا تنتج إصلاحاً حقيقياً إلا عندما تنجح آليات المساءلة في محاسبة المسؤولين عنها، كما يبيّن أن المساءلة الجنائية تبقى نادرة بعد الأزمات الكبرى، رغم كونها عاملاً حاسماً في منع تكرار الانهيار.

يرى الباحث كويفي أن محاسبة المتورطين في الانهيار الاقتصادي والمالي ليس فعلاً انتقامياً، بل ضرورة مؤسسية لاستعادة الثقة وبناء عقد اجتماعي جديد، فبدون محاسبة شفافة، يبقى التعافي هشّاً، وتبقى جـذور الأزمـة قابلة للتجدد.

المحاسبة هنا ليست تصفية حساب مع الماضي، بل استثمار في المستقبل، وفي ثقة المواطن، وفي مصداقية المؤسسات، وفي اقتصاد يحترم كرامة الإنسان ويصون أمنه المعيشي.

مجلس الإفتاء الأعلى: استبدال العملة الوطنية إجراء تنظيمي لا يمس الحقوق المالية

الحرية – متابعة

أصـدر مجلس الإفتاء الأعلى بياناً شرعياً بشأن عملية استبدال العملة الوطنية «الليرة السورية الجديدة»، مـؤكـداً أن هـذا الإجـراء يندرج في إطار التنظيم الإداري والنقدي ولا يغيّر من قيمة الالتزامات المالية القائمة.

وأوضـح المجلس أن حذف الصفرين من العملة الوطنية هو إجراء إداري محض، وأن الديون والعقود والمهور وسائر الالتزامات المالية تبقى محفوظة ومعتبرة شرعاً، وتُحوّل حسابياً إلى العملة الجديدة بالقيمة المكافئة دون زيادة أو نقصان.

وبيّن البيان أن عملية تبديل العملة تتم بتسليم العملة القديمة واستلام القيمة المكافئة بالعملة الجديدة يداً بيد دون تأجيل، فيما تكفي الحسابات البنكية بظهور الرصيد بالقيمة المكافئة بالعملة الجديدة بين الطرفين.

وشدد المجلس على أن استغلال هذا الإجراء للإضرار بالناس، مثل رفع الأسعار أو الانتقاص من حقوقهم، يعد محرماً شرعاً لما فيه من ظلم وأكل أموال الناس بالباطل.

وفي ختام البيان، أكد مجلس الإفتاء الأعلى أن استقرار المعاملات المالية مقصد شرعي معتبر، وأن التعاون لتحقيقه واجب شرعاً، لما فيه من تعزيز الثقة وحفظ الحقوق وتحقيق المصلحة العامة.

حاكم مصرف سـوريا المركزي: إطلاق العملة السـورية الجديدة ضمن استراتيجية اقتصادية شاملة من خمس ركائز

الحرية

عقد حاكم مصرف سـوريا المـركـزي عبد القادر الحصرية مؤتمراً صحفياً في مبنى المصرف بدمشق، أعلن خلاله التعليمات التنفيذية لإطلاق العملة السورية الجديدة، مؤكداً أن هذه الخطوة تمثل محطة مفصلية في مسار الإصلاح الاقتصادي.

ليس إجراءً شكلياً

أكد الحصرية أن إطلاق العملة السورية الجديدة لا يُعد إجراءً شكلياً، بل يشكل جزءاً أساسياً من استراتيجية اقتصادية شاملة تستند إلى أسس مؤسساتية راسخة، في مقدمتها تعزيز الثقة بالمؤسسات الوطنية وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام.

وأوضح أن هذه الخطوة تعكس التزام مصرف سوريا المركزي بتنفيذ سياساته الإصلاحية وفق معايير مهنية ومسؤولة.

خمس ركائز أساسية للاستراتيجية الاقتصادية

بيّن حاكم مصرف سوريا المركزي أن الاستراتيجية الاقتصادية المعتمدة تقوم على خمس ركائز رئيسية تشمل:

تحقيق الاستقرار النقدي وإرسـاء سـوق صـرف ثابت وشفاف وبناء مؤسسات مالية نزيهة وفعّالة وتعزيز التحول الرقمي الآمن والفعال وتطوير علاقات اقتصادية دولية متوازنة تخدم الاقتصاد الوطني

تحديث القوانين والأنظمة المالية

وأشـار الحصرية إلـى أن تحقيق هـذه الركائز يتطلب تحديث القوانين والأنظمة المالية وفـق أعلى معايير الشفافية، وتطوير قواعد البيانات المالية، ومواكبة التحولات الرقمية العالمية، إضافة إلى اعتماد مصادر تمويل وتدريب مستدامة تضمن التطوير المستمر للقطاع المالي.

بداية مرحلة اقتصادية جديدة

وأوضح أن العملة السورية الجديدة تمثل بداية جديدة لمستقبل الاقتصاد السوري، وتجسيداً لالتزام المصرف المركزي بتنفيذ تعهداته، مشدداً على أن الثقة بالليرة السورية تُبنى عبر سياسات متوازنة وإنجازات ملموسة.

جميع أرصدة المصارف بالليرة السورية الجديدة

كشف الحصرية أن جميع أرصدة المصارف اعتباراً من بداية العام القادم ستكون بالليرة السورية الجديدة، مؤكداً أن الثقة بالعملة الجديدة تشكل دعماً أساسياً للاستقرار الاقتصادي ومعالجة الأضـرار السابقة التي لحقت بالمواطنين.

آلية استبدال العملة السورية

وأوضـح حاكم مصرف سوريا المركزي أن عملية استبدال العملة تقوم على حذف صفرين، بحيث تعادل كل 100 ليرة سورية ليرة واحـدة من العملة الجديدة، مع وجود فترة تعايش بين العملتين لمدة 90 يوماً قابلة للتمديد.

وشـدد على أن عملية الاستبدال مجانية بالكامل، ويحظر فرض أي عمولات أو رسوم أو ضرائب تحت أي مسمى، كما تلتزم جميع الجهات العامة والخاصة بتطبيق معيار الاستبدال على الأسعار والرواتب والأجور والالتزامات المالية.

نشرات رسمية لأسعار الصرف بالعملتين

أعلن الحصرية عن نية مصرف سوريا المركزي إصدار نشرات رسمية لأسعار الصرف بالعملتين، بهدف ضمان وضوح التعاملات ومنع أي تمييز أو مضاربة في الأسواق.

استراتيجية مصرف سوريا المركزي 2026–2030

أكد الحصرية التزام المصرف بالشفافية والمسؤولية، موضحاً أن العمل يسير وفق استراتيجية 2026–2030 للتحول نحو مصرف مركزي يعمل وفق المعايير العالمية، بما يعزز استقرار القرار الفني ويقوي موقع القطاع المالي السوري ضمن المنظومة المالية العالمية.

ضبط سعر الصرف والحفاظ على الكتلة النقدية

وقال حاكم مصرف سوريا المركزي إن العيون على الأسواق بشكل دائم لضبط سعر الصرف، مؤكداً أن الأثر المباشر لاستبدال العملة سيظهر بعد التنفيذ وسيلمس المواطن نتائجه.

كما وعد بالحفاظ على الكتلة النقدية دون زيادة أو نقصان، مشيراً إلى أن الثقة بالمصرف المركزي من أهم أسباب معالجة أزمة السيولة المالية.

السياسة النقدية الجديدة

وفي ختام حديثه، أكد الحصرية أن السياسة النقدية الجديدة تقوم على الضبط المالي ولا مجال للتضخم، لافـتـاً إلـى أن المصرف يتعامل مـع كبرى الشركات العالمية لطباعة العملة بهدف منع التزوير، إضافة إلى العمل على تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني داخل سوريا وتزويد المصارف بحلول مؤقتة لمعالجة مشكلات الدفع الإلكتروني.

استبدال العملة في سوريا أداة تنظيمية ..
تكـون مفيـدة تبعاً لما يرافقهـا مـن سـياسات

الحرية – ثناء عليان

أعلن حاكم مصرف سورية المركزي عن الشروع في استبدال العملة المحلية بعملة جديدة مع حذف صفرين، باعتبار أن الهدف هو تنظيم التـداول النقدي وتيسيره، دون إحداث صدمة في سلوك المواطنين. هذا القرار جاء حسب الخبير القانوني والإداري علي إسماعيل لمعالجة اقتصاد يعاني من تضخم مزمن، وضعف إنتاجي، وهشاشة اجتماعية، وتآكل في الثقة من العامة بالمؤسسات الاقتصادية.

وأضـاف إسماعيل: السؤال الجوهري الذي يجب طرحه منذ البداية: هل نحن أمام إجراء تقني تنظيمي، وما طبيعة هذا الإجراء اقتصادياً؟

من منظور علم الاقتصاد النقدي إن حذف صفرين من العملة يُصنَّف ضمن ما يُعرف بـ إعـادة التسمية النقدية (Currency Redenomination)، أي إجراء محاسبي وشكلي لا يغيّر من القيمة الحقيقية للنقود، ومن القوة الشرائية، ومن مسببات التضخم.

بمعنى أدق إذا كان كيلو الخبز يساوي 10,000 ليرة قبل حذف صفرين، فسيصبح 100 ليرة بعده، دون أي تحسّن فعلي في دخل المواطن أو معيشته، ويضيف إسماعيل: الإيجابيات مـوجـودة ولكن بشروط، إذ لا يمكن إنكار أن لهذا الإجراء بعض الإيجابيات المحدودة والمشروطة، منها: تـسـهـيـل الـتـعـامـلات الـيـومـيـة والمحاسبية، وتقليل الأخطاء في التسعير والفوترة، وتخفيف الأثر النفسي للأرقام التضخمية الضخمة، وتحسين المظهر السيادي للعملة.

وبـــرأي الـخـبـيـر الـقـانـونـي إن هـذه الإيجابيات تبقى تقنية وإدارية، ولا تتحول إلـى مكاسب اقتصادية حقيقية إلا إذا ترافقت مع ضبط صارم للكتلة النقدية، وسياسة مالية منضبطة، ودعم فعلي لـلإنـتـاج الـمـحـلـي، واسـتـقـلال حقيقي للمصرف المركزي، بـدون ذلـك، تتحول الإيجابيات إلى مجرد راحة مؤقتة.

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية
العـدد 20 | السـنة الأولى | الأحـد 28 كانـون الأول 2025 م

المركـزي يهيّـئ الأرضيـة..

العملة السورية بين الإصدار المرتقب وضبط السوق

الحرية – نهلة أبو تك

في مرحلة دقيقة من مسار الاقتصاد السوري، يعود الملف النقدي إلى واجهة النقاش العام، مع تأكيد مصرف سورية المركزي أن مشروع إصدار العملة الوطنية الجديدة بلغ مراحل متقدمة، في خطوة تهدف إلى إعادة تنظيم التداول النقدي وتحسين كفاءة المعاملات اليومية، بالتوازي مع مؤشرات رسمية تشير إلى تراجع نسبي في التضخم وتحسّن محدود في البيئة الاقتصادية.

غير أن هذا الإعلان، مهما بلغت أهميته، لا يمكن اعتباره إجراءً تقنياً معزولاً، بل يأتي ضمن مسار أوسع يسعى فيه المصرف المركزي إلى إعادة ضبط العلاقة بين السوق والعملة الوطنية، واستعادة ثقة المواطنين التي تآكلت خلال سنوات من التضخم المرتفع، وتشوّه الأسعار، وتراكم النقد غير المنتج، ما أثّر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للأسر والقدرة على التخطيط المالي اليومي.

أكثر من مجرد ورقة

يرى الخبير الاقتصادي د. مروان حسن حراج أن الحديث عن إصدار عملة جديدة أو إعادة هيكلة الفئات النقدية لا يعني مجرد تغيير في شكل الأوراق، بل يعكس تحوّلاً في فلسفة إدارة السياسة النقدية نفسها.

ويؤكد الحراج أن السنوات الطويلة من التضخم فرضت على المواطنين التعامل اليومي بأرقام كبيرة جدًا، ما أدى إلى ضعف كفاءة التداول، وأربك التسعير، وخلق حالة من الفوضى في المعاملات اليومية. وهو ما جعل إعادة تنظيم الفئات النقدية خطوة ضرورية لتبسيط التعاملات اليومية، وتقليص حجم النقد المتداول، وربطه بالنشاط الاقتصادي الفعلي، مع مراعاة تخفيف أي صدمة محتملة على المواطن.

ويشير الحراج إلى أن أي تغيير محتمل في شكل الأوراق يجب أن يُفهم ضمن سياق إدارة السيولة وضبط الكتلة النقدية، وليس كحل سحري لمشكلات اقتصادية أعمق.

ضبط السوق

يأتي بيان مصرف سورية المركزي الأخير حول التعامل مع الفئات النقدية المتداولة كخطوة تحضيرية أساسية ضمن مسار الإصلاح النقدي، وليس مجرد رد إداري على شكاوى متفرقة. وقد شدد البيان على أن جميع الأوراق النقدية المتداولة حالياً هي عملات رسمية قانونية وملزمة للتداول دون أي تمييز، مؤكداً أن الامتناع عن قبول أي فئة يُعد مخالفة صريحة للقوانين.

ويكتسب هذا التأكيد أهمية خاصة في ظل ممارسات شائعة مـؤخـراً، تمثلت برفض بعض الفئات أو منحها خصومات غير معلنة، ما أربك التعاملات اليومية، وخلق أعرافاً غير رسمية تهدد ثقة المواطنين بالليرة، وتفقد السوق توازنها، ويشير الحراج إلى أن هذه الأعراف، إن استمرت، قد تُشكّل أعباء إضافية على الأسر وتجعل التسعير اليومي غير شفاف، وهو ما يزيد من صعوبة التخطيط المالي الشخصي ويضع ضغوطًا اجتماعية على شرائح واسعة من المجتمع.

أولوية استراتيجية

ويؤكد الحراج أن تشديد المصرف المركزي على إلزامية التداول بكل الفئات يندرج ضمن سياسة احترازية لحماية وحدة النقد الوطني، لافتاً إلى أن خطورة الممارسات غير الرسمية لا تكمن في فئة معينة، بل في تشوهات السوق التي تؤثر مباشرة على حياة المواطن اليومية وتربك الدورة الاقتصادية.

ويشير الحراج إلى أن أي تغيير في شكل العملة أو فئاتها، إن تم، سيكون حصراً بقرار مؤسساتي مـدروس، وليس نتيجة شائعات أو اجتهادات فردية.

بين التفاؤل والتحذير

وفي هذا السياق، يحذّر الحراج من المبالغة في الرهان على العملة الجديدة وحدها، معتبراً أن نجاح أي خطوة نقدية يبقى مشروطاً بإصلاحات أوسع يشعر بها المواطن مباشرة في معيشته اليومية، تشمل استقرار سعر الصرف، ضبط الأسعار، دعم الإنتاج المحلي، وتعزيز الثقة بين الناس والمؤسسات المالية، محذراً من أن تجاهل البعد الاجتماعي قد يفرغ أي خطوة نقدية من مضمونها الحقيقي ويزيد من الضغط على الفئات الأكثر هشاشة.

تهيئة الثقة

في المحصلة، يبدو أن الإصدار المرتقب للعملة السورية لا يمكن فصله عن إجراءات ضبط السوق الجارية، فالمساران متكاملان في محاولة لإعـادة ترتيب المشهد النقدي تدريجياً.

الليرة الجديدة بين الأمل والضغوط.. ماذا عن «الدولرة»؟

الحرية – آلاء هشام عقدة

الدولار لم يعد مجرد عملة، بل أصبح معياراً يحدد القدرة الشرائية للمواطن ويضغط على الجميع، هكذا وصف الدكتور عبد الهادي الرفاعي، عميد كلية الاقتصاد في جامعة اللاذقية، واقع التعامل بالدولار في سوريا، مؤكداً أن الاعتماد عليه يعمّق الفجوة الاجتماعية ويضع ذوي الدخل المحدود في مواجهة التضخم المستمر.

انتشار الدولار في الأسواق..

وأضاف الرفاعي إن السلع اليومية والمعمرة، الأجهزة الكهربائية، الإلكترونيات، والأثاث تُسعر بالدولار أو وفق سعر الصرف اليومي، كما أن محلات التجزئة والخدمات الصغيرة تستخدم التسعير المزدوج بالليرة والدولار وأصبح شائعًا لضمان الحفاظ على القيمة.

وبالنسبة للسيارات والعقارات، أكثر من 90% من السيارات المستعملة و80% من صفقات العقارات تتم بالدولار، والإيجارات في المدن الكبرى غالباً بالدولار ، ما شكل الضغط الاجتماعي، فالمواطنون من ذوي الدخل المحدود ممن يتعاملون بالليرة يجدون صعوبة في مواكبة الأسعار وحماية مدخراتهم، بينما يستفيد من يملكون الدولار.

الإيجابيات والسلبيات

بحسب الرفاعي فإن إيجابيات التسعير بالدولار هي حماية المدخرين والمستثمرين من فقدان القيمة، ومعيار ثابت للتداول وسط تقلبات السوق، وجذب رؤوس الأموال وحفظها داخل البلاد، أما السلبيات فهي ضعف فعالية السياسة النقدية، وتعميق الفجوة الاجتماعية.

التسعير بالدولار لمصلحة من؟

يجيب الرفاعي غالباً لصالح البائع، خصوصًا في العقارات والسيارات والسلع الاستثمارية، فالمشتري يتحمل المخاطر إلا إذا كان دخله بالدولار أو توقع استقرار العملة الأمريكية، وبالتالي فإن العملة السورية الجديدة هي خطوة حذرة قد تمنح بعض الراحة للمواطنين ذوي الدخل بالليرة وتسهّل التداول اليومي، ولن توقف الاتجاه نحو الدولار إلا إذا صاحبها استقرار اقتصادي وسياسة نقدية صارمة.

السياق الدولي وفق الرفاعي..

الـدولار يشكل أكثر من 60% من الاحتياطيات النقدية العالمية وهو العملة المهيمنة عالمياً، في لبنان واليمن وليبيا، الاعتماد على الدولار يزداد في أزمات مشابهة، لكن الوضع في سورية أشد حدة بسبب ضعف المؤسسات وعدم استقرار السياسات النقدية، وبالتالي إعادة الثقة بالليرة مرتبطة بإجراءات شاملة، وليس مجرد إصدار العملة الجديدة.

التعامل بالدولار أصبح واقعًا ضاغطاً اقتصادياً واجتماعياً..

العملة السورية الجديدة قد تمثل بداية لاستعادة ثقة محدودة بالليرة، لكنها تحتاج إلى استقرار نقدي شامل، سياسة صارمة، وضبط التضخم، والفجوة الاجتماعية والقدرة الشرائية للمواطنين مرتبطة مباشرة بمدى نجاح هذه الخطوات في كبح توجه السوق نحو الدولار.

العملـة الجديـدة.. رمـز للسـيادة الماليـة النقديـة وأحد رمـوز الانتصـار

الحرية – رفاه نيوف

يستعد السوريون لاستقبال العام الجديد 2026 بإصدار العملة الوطنية الجديدة، في خطوة يُنظر إليها على أنها محطة مهمة في مسار تعزيز السيادة المالية وترسيخ الاستقرار النقدي، وهذا الإصدار المرتقب يحمل في طياته آمالاً كبيرة بانعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني، وبما يسهم في تحسين الواقع المعيشي للمواطنين وفتح آفاق أوسع للتعاملات المالية الحديثة.

العنصر الأكثر شمولية

الخبير الاقتصادي والاستشاري الإداري الدكتور عبد الرحمن تيشوري يؤكد لـ «الحرية» أن أي نظام اقتصادي حديث ومرن ومتطور يرتكز في تأدية وظيفته على النقود، والتي يؤدي استعمالها إلى اتساع نطاق التبادل بين الأفراد والكيانات الاقتصادية، وعلى تطور المجتمعات الإنسانية والدول. وتُعتبر النقود أهم عنصر في الحياة الاقتصادية، وحالها كحال الدم في الجسد، فهي العنصر الأساسي والأكثر شمولية في السوق المالية النقدية.

تضخم كبير

ويشير تيشوري إلى أن العملة السورية تعاني من تضخم كبير وصل إلى 1000 أو 2000٪، وبالتالي فإن القوة والقيمة الشرائية لهذه العملة غير مجدية، إضافة إلى وجود صور على بعض فئاتها لرموز النظام البائد، ومن الطبيعي إزالتها من أوراق العملة الجديدة.

وفي علم الاقتصاد، للنقود وظائف كثيرة أهمها قياس قيم السلع والخدمات، واليوم تُعد الليرة السورية معياراً لحساب قيم الأشياء. وكما ذكر تيشوري، فإن التضخم كان كبيراً جداً نتيجة الحصار والحرب التي عانت منها سوريا على مدى 14 عاماً، وهو ما خرج عن الحدود الطبيعية المقبولة في الاقتصاديات العالمية، ليصبح تضخماً جامحاً. لذلك أصبح من الضروري معالجته عبر إصدار عملة جديدة، وهو ما يُعتبر نوعاً من السيادة الوطنية المالية النقدية بعد تحقيق التحرير السياسي وسقوط النظام البائد.

وأشار إلى أن كل دولة عند إصدار عملتها النقدية الورقية يجب أن يكون لديها تغطية ذهبية مقابلة لحجم العملة المتداولة، موضحاً أن المصرف المركزي يمتلك اليوم 26 طناً من الذهب، وهي تغطية لعملية النقود المتداولة البالغة أكثر من 40 تريليون ليرة سورية.

تنظيم التداول النقدي

ويرى تيشوري أن الهدف من العملة الجديدة هو تنظيم التداول النقدي وتيسيره، وليس إحداث أي صدمة في سلوك المواطن كما يروّج البعض، بل هو إجراء إيجابي على المدى القريب والبعيد. وأكد أنه لا توجد أي سلبيات من وجهة نظره، داعياً المواطنين إلى الاطمئنان وعدم التسرع في استبدال العملة التي بحوزتهم، حيث إن الأجل للاستبدال غير محدد، وستتعايش العملة القديمة مع الحديثة لمدة قد تصل إلى خمس سنوات. لكنه شدد على أن إنهاء وجود العملة القديمة بشكل أسرع سيكون أفضل للاقتصاد.

وأوضح أن الدولة خططت جيداً لهذا الإجراء، وأن اللجنة التي شكّلها حاكم المصرف المركزي بعد صدور مرسوم العملة الجديدة أخذت جميع هذه الأمور بعين الاعتبار. كما دعا المصارف والبنوك السورية وشركات الصرافة والمؤسسات المالية إلى العمل على استبدال العملة، مشيراً إلى أن المواطن الذي يملك رصيداً في أي مصرف بقيمة مليوني ليرة، سيتم حذف صفرين منها لتصبح 20 ألف ليرة بالعملة الجديدة، مع الحفاظ على نفس القوة الشرائية.

بناء ثقة جديدة

ويؤكد تيشوري أن على المؤسسات المالية والبنوك وشركات الصرافة العاملة في القطاع المالي والبنكي أن تبني ثقة جديدة بالاقتصاد السوري والمصرف المركزي والعملة الجديدة، بما ينعكس إيجاباً على الحالة الاقتصادية في سوريا وعلى المبادلات.

وأشار إلى أن سوريا اليوم في مرحلة مهمة جداً، وأن هذا الإجراء سينعكس إيجاباً على التبادل الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية مع الخارج، وعلى عمليات الاستيراد والتصدير. كما شدد على أهمية أن تراعي العملة الجديدة العادات والقيم الاجتماعية والشرعية السائدة، بما يضمن عدالة الانتقال وحقوق المواطنين والمودعين وكل من يمتلك العملة النقدية القديمة.

أحد رموز الانتصار

وتابع تيشوري حديثه بالقول إن هذه الخطوة تُعد أحد رموز الانتصار السوري، ورمزاً للسيادة المالية النقدية التي ستنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني. وأوضح أن النقد هو قوة شرائية عامة ويصلح كمخزن للقيم، وأن العملة الجديدة ستكون أكثر قدرة على أن تكون مخزناً للقيم مقارنة بالعملة السابقة، وستتعرض للعرض والطلب، فيما سيقوم المصرف المركزي بمراقبة السوق ووضع السياسات المالية والنقدية بناءً على حجم العملة المطروحة.

وأكد أن الإصدار الجديد سيكون له تأثير إيجابي كبير من ناحية سهولة حمله ونقله وتخزينه وعدم قابليته للتلف. وختم بالقول إن هذا الإجراء سليم ومفيد، داعياً إلى عدم القلق والصبر وعدم التسرع في استبدال العملة وعدم الانقياد وراء الشائعات، مؤكداً أن هذه الخطوة ستنعكس إيجاباً على الاقتصاد والليرة السورية وعلى جميع مناحي الحياة.

الاقتصاد السوري عند مفترق طرق **فهل ينجح «تغيير العملة» في إعادة بناء الثقة؟**

الحرية – وديع فايز الشماس

تدخل الليرة السورية مرحلة إعادة هيكلة نقدية غير مسبوقة، عبر حذف صفرين من قيمتها الاسمية، في خطوة تتجاوز البعد الشكلي لتلامس جوهر الثقة النقدية التي تآكلت خلال سنوات طويلة من الحرب والعقوبات والانكماش.

ولا يمكن قراءة هذا الإجراء بمعزل عن السياق الأوسع المتمثل في إلغاء قانون «قيصر» وفتح باب الاستيراد، وهي متغيرات تضع الاقتصاد السوري عند مفترق حاسم بين إعادة تنظيم السيولة أو إعادة إنتاج الاختلالات القديمة بصيغ جديدة.

إدارة السيولة المكتنزة وتحييد الصدمات..

إن إتاحة مهلة تمتد لخمس سنوات لاستبدال العملة القديمة لا تمثل قرارًا إجرائيًا تقليديًا، بل أداة نقدية تهدف إلى امتصاص السيولة المكتنزة تدريجيًا وإدخالها إلى الدورة الرسمية دون إحداث صدمة نقدية، فالاقتصاد السوري يحتوي على كتلة نقدية واسعة تعمل ضمن اقتصاد ظل فرضته سنوات عدم اليقين، وكان إدخال هذه السيولة دفعة واحدة سيؤدي إلى ضغط تضخمي حاد، وربما موجات مضاربة على العملات والأصول.

ويهدف الاستبدال التدريجي إلى: إعادة الأموال المكتنزة بوتيرة محسوبة، وتخفيف الضغط على الأسعار، مع الحد من المضاربات، وبناء قاعدة بيانات نقدية أدق تمكّن المصرف المركزي من إدارة السياسة النقدية بكفاءة أعلى.

من الاكتناز إلى الاستثمار..

تشير سيدة الأعمال مروى الأيتوني إلى أن التحدي الحقيقي لا يكمن في حجم السيولة، بل في وجهتها الاقتصادية، فالعقوبات السابقة أوجدت بيئة عالية المخاطر عطّلت التحويلات ورفعت تكلفة التأمين، ما دفع برأس المال المحلي إلى الاكتناز بدل الاستثمار.

وتحذّر الأيتوني من أن تحرير السيولة دون بيئة جاذبة قد يؤدي إلى توجيه الأموال نحو الاستهلاك الاستيرادي، واستنزاف القطع الأجنبي، وإضعاف فرص النمو المستدام. كما ترى أن المرحلة المقبلة تتطلب حزمة متكاملة تشمل: استقرارًا تشريعيًا وضمانات قانونية، إضافة إلى حوافز ضريبية مدروسة وأدوات تمويل حديثة لتحويل رأس المال من سلوك دفاعي إلى شريك في التنمية.

بين كسر الاحتكار وضغط ميزان المدفوعات..

الخبير الاقتصادي مروان زغيب يرى أن تحرير الاستيراد يشكّل أداة فعالة لكسر الاحتكار وخفض الأسعار، لكنه في الوقت ذاته يحمل آثارًا جانبية لا يمكن تجاهلها، ففتح الاستيراد دون ضوابط إنتاجية موازية قد يؤدي إلى زيادة الطلب على القطع الأجنبي، و ضغط على ميزان المدفوعات، وتراجع مؤقت في القوة الشرائية للعملة.

ويؤكد زغيب أن حذف الأصفار لا يمكن أن يحقق استقرارًا نقديًا ما لم يترافق مع تدفقات خارجية حقيقية، سواء عبر الاستثمار المباشر أو تحويلات المغتربين، تدعم سعر الصرف التوازني وتمنح الليرة سندًا حقيقيًا.

استعادة الوظائف الأساسية للنقد..

يشكل رفع العقوبات نقطة التحول الأكثر تأثيرًا في المشهد النقدي السوري، فالعقوبات لم تُنهِ الليرة، لكنها عطّلت وظائفها الأساسية، كوسيط للتبادل وكمخزن للقيمة، ووحدة قياس واليوم، يعتمد نجاح الليرة «المعاد تصميمها» على قدرة المصرف المركزي على إدارة توقعات الجمهور وضبط السيولة وتوفير أدوات مالية حديثة، وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، فالثقة هي العملة الحقيقية، وحذف الأصفار ليس سوى خطوة لإعادة صياغة العقد النقدي.

إن مستقبل الليرة السورية لن يُحسم في مطابع النقد، بل في المصانع والحقول وبيئة الأعمال، حيث تُبنى الثقة على الإنتاج لا على الأرقام.

استبدال العملة السورية..

خطوة استراتيجية نحو استقرار الاقتصاد وبناء الثقة

الحرية – مها يوسف

في ظل التحولات الاقتصادية الدقيقة التي تمر بها سوريا، يبرز ملف استبدال العملة القديمة بعملة جديدة كأحد أكثر الملفات حساسية وتأثيراً على الحياة اليومية للمواطنين وعلى مسار الإصلاح المالي عموماً.

وبين التخوف الشعبي والتفسيرات المتداولة، يطرح هـذا الإجـراء أسئلة جوهرية حـول أهـدافـه الحقيقية وضماناته وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية.

خطوة استراتيجية لا صدمة نقدية

يرى الدكتور زياد أيوب عربش الأكاديمي والمستشار في جامعة دمشق أن استبدال العملة ليس إجراءً تقنياً معزولاً ولا خطوة مفاجئة تستهدف إربـاك المواطن، بل هو خيار استراتيجي يُفترض أن يُدار بعناية عالية في مرحلة دقيقة من عمر الاقتصاد السوري. ويؤكد أن الهدف الأساسي من هذه الخطوة يتمثل في تنظيم التداول النقدي وتيسيره، وضبط السوق النقدية، بعيداً عن أي نية لإحداث صدمة في سلوك الأفراد أو المساس بمدخراتهم كما يُروج في بعض الأوساط.

آثار اقتصادية قريبة وبعيدة المدى...

ويشرح عربش أن الأثر الإيجابي لهذه الخطوة يمكن أن يظهر على المدى القريب من خلال الحد من التضخم الزائد، وتسهيل المعاملات اليومية وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار النقدي، إضافة إلى تقليص الاعتماد غير المنضبط على العملات الأجنبية، أما على المدى البعيد فإن استبدال العملة، إذا ما أحسن تنفيذه فإنه يشكل مدخلاً لإعادة بناء الثقة بالاقتصاد الوطني، ويشجع على الاستثمار المحلي، ويمهد لإصلاحات أوسـع في القطاع المالي، ولا سيما في مجالات الرقمنة وتحديث البنية المصرفية والانفتاح المنظم على الأسواق الإقليمية.

إيجابيات مؤكدة وتحديات محتملة

ويضيف الدكتور عربش أن تنظيم السوق النقدي والحد من الاحتكار وتعزيز دور المصرف المركزي كمرجعية موثوقة، فضلاً عن دعـم الاقتصاد الرسمي وتقليص حجم الاقتصاد الموازي، كلها مكاسب محتملة لهذه الخطوة، لكنه في الوقت نفسه لا ينفي وجود سلبيات أو تحديات محتملة في بدايات التنفيذ، إذ قد يواجه الاقتصاد نوعاً من الارتباك أو المقاومة الأولية، خصوصاً إذا غابت الشفافية أو ضعف التواصل مع المواطنين، أو في حال لم تُدَر السيولة النقدية والمخزونات بالشكل الصحيح.

من هنا يشدد عربش على أن الثقة والوضوح والحوار المستمر مع مختلف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية تشكل عناصر حاسمة لتفادي أي آثار سلبية.

طمأنة المواطن أساس النجاح...

وفي ما يتعلق بطمأنة المواطنين، يلفت عربش إلى أن القلق الشعبي لا يعالج بالتصريحات العامة، بل بإجراءات عملية وجدول زمني واضح ومعلن وغير مفاجئ. ويعتبر أن تحديد فترة زمنية معقولة وواضحة لعملية الاستبدال، ترافقها حملات توعية رسمية ولقاءات دورية مع النقابات والاتحادات المهنية وممثلي المجتمع، من شأنه أن يبدد المخاوف ويمنع التسرع أو الفوضى في تبديل العملة. ويؤكد أن إصدار العملة الجديدة عملية مدروسة ومعقدة وليست إجراءً عشوائياً، ما يتطلب إدارة دقيقة ورسائل طمأنة ثابتة ومتواصلة.

دور الصرافة والمصارف في الانتقال

أما عن دور محال الصرافة والمصارف فيرى عربش أنها تشكل حلقة وصل أساسية بين العملة القديمة والجديدة، وأن إشراكها بشكل منظم وشفاف في عملية الاستبدال يمنحها بعداً مؤسساتياً ويخفف العبء عن المواطن، فهذه الجهات بحكم انتشارها الجغرافي وخبرتها، قادرة على تسهيل عمليات التبديل، وضمان السيولة وتسجيل المعاملات بما يعزز الشفافية، شرط أن تعمل تحت إشراف ورقابة واضحة من الجهات الرسمية، وأن يُستثمر هذا الدور في إعادة بناء الثقة بالقطاع المصرفي.

الإصلاح المالي وبناء الثقة...

ويؤكد عربش أن نجاح عملية استبدال العملة لا يقتصر على بعدها النقدي، بل يرتبط مباشرة بمسار إصلاح القطاع المالي ككل، من خلال تقليص الدولرة غير الرسمية وتعزيز الاعتماد على العملة الوطنية، وحماية الاحتياطيات وبناء علاقة أكثر توازناً بين المواطن والمؤسسات المالية، ويعتبر أن الحوار المستمر مع الفعاليات الاقتصادية والمهنية عنصر أساسي في تحقيق هذا الهدف.

العدالة الاجتماعية والضمانات الشرعية

وفي البعد الاجتماعي والشرعي، يشدد عربش على ضرورة مراعاة العدالة وحماية حقوق المواطنين، ولا سيما الفئات الضعيفة والمغتربين، ويؤكد على أهمية الشفافية والتوزع الجغرافي العادل لمراكز الاستبدال، وضمان حقوق السوريين داخـل البلاد وخارجها، مع البدء المبكر بإعداد موازنات موحدة للشركات بالعملة الجديدة، والابتعاد عن الدولرة لتعزيز الوحدة الاقتصادية. كما يدعو إلى اتخاذ إجـراءات واضحة تحمي الودائع وتمنع أي شكل من أشكال الاحتيال، وتضمن تبادلاً عادلاً ومجانياً خلال فترة محددة، تحت رقابة قضائية مستقلة.

ويختم عربش بالتأكيد على أن استبدال العملة، إذا ما أنجز وفق رؤية واضحة وعدالة اجتماعية وشفافية عالية، يمكن أن يتحول من مصدر قلق إلى فرصة حقيقية لتعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني.

وتجنب تجارب سلبية عاشتها دول أخرى عندما غابت الجاهزية والوضوح قبل وأثناء تنفيذ مثل هذه الخطوات المصيرية.

ماهو دور الإصلاح الإداري في تحسين الأداء الوظيفي؟

الحرية– لوريس عمران

تعد عملية إصلاح الإدارة العامة في مراحل ما بعد الصراع مساراً سياسياً ومؤسساتياً معقداً، يتجاوز الأبعاد التقنية الصرفة ليمس جوهر استعادة الشرعية وبناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، ومع تولي الحكومة السورية الجديدة مهامها، يبرز هذا الملف كاختبار حقيقي لقدرتها على تفكيك إرث ثقيل من الترهل والفساد، والانتقال نحو هيكلية توازن بين الكفاءة والعدالة الاجتماعية.

رؤية اقتصادية لواقع المؤسسات

وفـي هـذا السياق أكـد الخبير الاقتصادي في جامعة اللاذقية الدكتور علي ميا لـ" الحرية" أن الإصلاح الإداري يمثل حجر الزاوية في عملية التعافي الوطني، معتبراً أن نجاح الحكومة في هذا الملف مرهون بالقدرة على إحداث قطيعة معرفية وإجرائية مع الأنماط التقليدية التي سادت لعقود.

وأشـار الـدكـتـور ميا إلـى أن التحدي الأكـبـر يكمن في معالجة "التكلس الوظيفي" الذي أصاب مفاصل الدولة، حيث تحولت الكثير من المؤسسات إلى هياكل متضخمة تفتقر إلى الفاعلية الإنتاجية، مشدداً على أن استعادة الكفاءات المهاجرة وربط المسار الوظيفي بمعايير النزاهة والإنجاز هو الممر الإلزامي لأي تطوير حقيقي.

جدلية الأجور والنزاهة الإدارية

ولفت الخبير الاقتصادي إلى ضرورة الربط الوثيق بين الإصلاح الإداري والواقع المعيشي، موضحاً أن أي محاولة لمكافحة الفساد لن تؤتي ثمارها ما لم تترافق مع سياسات إجرائية عادلة تضمن كرامة الموظف وتحد من تسرب الكوادر نحو القطاع الخاص أو الخارج. وبين الدكتور ميا أن المرحلة الراهنة تتطلب الانتقال من لغة الشعارات والخطط الورقية إلى حيز السياسات التنفيذية التي يشعر المواطن بآثارها المباشرة في جودة الخدمات وسرعة الإجراءات، مؤكداً أن التحول الرقمي يجب أن يوظف كأداة سيادية لتقليص الهدر وضبط النفقات العامة.

التأسيس لمرحلة جديدة

وأشار الدكتور ميا إلى أن الحكومة اليوم أمام استحقاق تاريخي يفرض عليها تغليب المعايير المؤسساتية على الحسابات الضيقة، لضمان بناء إدارة عامة مرنة قادرة على قيادة قاطرة التنمية في سوريا المستقبل، بما يحقق العدالة في الفرص والشفافية في الأداء، ويؤسس لمرحلة جديدة قوامها الثقة المتبادلة بين المواطن ومؤسساته الوطنية.

انعكاسات إيجابية على الزراعة والتصنيع الزراعي لقرار وقف الاستيراد.. لكن مدته غير كافية

الحرية – رفاه نيوف

جاء قرار إيقاف استيراد بعض المنتجات الزراعية، خلال شهر كانون الثاني لعام 2026، في الوقت المناسب وذلك لحماية المنتج الوطني ودعمه، والذي ينعكس إيجاباً على المزارع وعلى الاقتصاد الوطني.

الخبير الاقتصادي والاستشاري الدكتور عبد الرحمن تيشوري أوضح لـ"الحرية" أن الغاية الأساسية من هذا القرار والذي جاء بناء على الروزنامة الزراعية ومتابعة الأسواق لحماية المنتج الوطني الزراعي، ستكون له انعكاسات إيجابية على الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي، وهو قرار صائب ومهم وخاصة لبعض السلع التي لها وزن اقتصادي وإنتاجها كبير ومنها الحمضيات والزيتون وزيت الزيتون الفروج... ، والتي يمكن أن ترفد الاقتصاد الوطني لذلك يجب حمايتها بشكل رشيد وفعال وتعزيز الصناعات الزراعية الواعدة ، ولا بد من دعم المصدرين وخاصة الصادرات الزراعية، حتى يستطيع هذا القطاع أن يقف على قدميه من جديد ويسهم في بناء الاقتصاد الوطني.

ويرى تيشوري أن القرار مهم، إلا أن مدة إيقاف الاستيراد لشهر واحد لا يكفي بل يجب أن يتوقف ما بين 60 - 90 يوماً، وخاصة أن سوريا بلد زراعي يعمل أكثر من 70% من السكان بالزراعة، وتتنوع المنتجات الزراعية السورية لأكثر من شهر من الإنتاج.

ولفت تيشوري إلى أنه كمتابع ومهتم بالشأن العام ومتخصص بالعلاقات الاقتصادية الدولية، ينصح بتطوير الإنتاج السوري المتميز، ودعم التصدير والتسويق العلمي الاحترافي، ومشاركة الجميع الأكاديميين والتجار والصناعيين في صناعة القرار الاقتصادي، وتفعيل دور غرف التجارة والصناعة، وتنمية الاتفاقيات وخاصة مع العرب بعد التحرير.

ويؤكد تيشوري أنه عند المتابعة للاقتصاد السوري وحركة الاستيراد والتصدير وحركة المدفوعات السورية خلال العام الماضي نصل لنتيجة أن الميزان التجاري خاسر، لأن سوريا استوردت ما يعادل 8-9 مليارات دولار منها 5 مليارات دولار للسيارات، وسوريا لديها ميزة المنتج الزراعي، لذلك لا بد من دعمه وحمايته ليتمكن من المنافسة والتصدير، والمنتجات السورية قادرة أن تصل لجميع دول الإقليم (الأردن لبنان العراق دول الخليج وتركيا). ونرجو من الآن وصاعداً مراقبة أرقام الاستيراد والتصدير، وإعلان النتائج للجميع.

وشدد الخبير الاقتصادي أخيراً على أهمية هذا القرار وأنه لا بد أن يتبعه الاهتمام الكبير بالتسويق الزراعي والقطاع المشترك الزراعي وإعادة تفعيل عمل شركات التسويق الزراعي التي تأسست منذ سنوات، وحل المشاكل التي تعترضها وإعادة افتتاح معرض إكسبو، حيث كل ما سبق يسهم في دعم المنتج المحلي ويعزز الاقتصاد الوطني.

يدعم المنتج الوطني ويحمي المزارعين ..

قرار وقف الاستيراد خطوة داعمة لاستقرار السوق

الحرية – باسمة اسماعيل

يجسد قرار وقف استيراد عدد من المنتجات الزراعية والحيوانية خلال شهر كانون الثاني 2026، توجهاً اقتصادياً منظماً يهدف إلى حماية المنتج الوطني، دعم المزارعين، ضبط السوق المحلية، وتأمين توازن يحمي المستهلك ويعزز الأمن الغذائي.

حيث سيسهم القرار في تأمين تصريف آمن للمنتجات المحلية خلال موسم الإنتاج، ويحد من المنافسة الخارجية غير المتكافئة، ما ينعكس إيجاباً على دخل المزارعين واستقرار الأسعار، ويعزز فرص تحقيق الاكتفاء الذاتي، ويدعم استدامة القطاع الزراعي كرافد أساسي للاقتصاد الوطني.

تساؤل جوهري

وفي تصريح خاص لصحيفة "الحرية"، اعتبر الخبير الاقتصادي والمدرب الدولي في التنمية البشرية فادي حمد: أن منع دخول المنتجات الزراعية والحيوانية في بعض أوقات السنة، يمكن أن يشكل دافعاً حقيقياً لدعم المزارعين وتأمين تصريف آمن للإنتاج، لكنه يضعنا أمام تساؤل جوهري حول وجود إحصاء زراعي دقيق، يقدر حاجة السوق كيلا يكون دعم المزارع على حساب المواطن.

وأكد حمد أن الحفاظ على المنتج الوطني ودعم الزراعة، من أهم الأدوات لتحقيق ناتج غذائي أقل تكلفة وتأمين الأمن الغذائي، شريطة وجود تناغم وتخطيط مسبق يحقق الاكتفاء المحلي قبل فتح باب التصدير.

منافساً كارثياً

وأشار إلى أن عدم استيراد أي منتج له قابلية الإنتاج محلياً، يسهم في دعم المزارع وتحقيق وفرة مالية داخلية، ويشجع على العودة إلى العمل الزراعي، مع تطوير جودة الإنتاج كماً ونوعاً. وحذر الخبير من مخاطر التهريب، موضحاً أن غياب الإجراءات الجمركية الصارمة، سيجعل المنتجات المهربة منافساً كارثياً، تبدأ نتائجه بإغراء المواطن بالسعر المنخفض، وتنتهي بخسارة الزراعة وعودة المستورد لفرض أسعار مرتفعة لاحقاً.

يحقق منفعة للجميع

ولفت إلى أن الخطة الاقتصادية الحالية تعبر عن توجه اقتصادي مبني على حماية المواطن والمزارع والمنتج في آن واحد، وتحظى باستحسان واسع لدى المزارعين، وتسهم في استقرار السوق، وتحقيق الكفاية المحلية، وصولاً إلى تصدير الفائض مستقبلاً، حيث أصبحت البلاد منفتحة لجميع دول العالم، وهذا ما سيجعل الإنتاج مضاعف ومستدام، ويحقق المنفعة للجميع.

شريطة تكامل السياسات

يعكس قرار وقف الاستيراد رؤية اقتصادية قائمة على حماية الإنتاج الوطني، وتنظيم السوق، ويؤسس لمرحلة أكثر استقراراً للقطاع الزراعي، شريطة تكامل السياسات الرقابية والتخطيطية، بما يحقق المنفعة الشاملة للاقتصاد السوري والمجتمع.

الحرية
العـدد 20 | السـنة الأولى | الأحـد 28 كانـون الأول 2025 م

الاقتصاد السوري على موعد مع النمو خلال العام القادم..

دعوة إلى التشاركية وإصدار تعرفة جمركية عصرية

الحرية – حسام قره باش

بعد عام من التحرير والعهد الجديد، يتجه القطاع الصناعي نحو التعافي وخاصة بعد إلغاء عقوبات قيصر وإزالة آثارها الكارثية وما خلفته من عبء ثقيل، أرهق الصناعة الوطنية ووضعها أمام مطبات تعيق تطورها.

بمثابة الحلم

نائب رئيس القطاع الكيميائي في غرفة صناعة دمشق وريفها محمود المفتي، وصف إلغاء عقوبات قيصر بالحلم، بأنه كان يشكل عائقاً كبيراً أمام النمو الاقتصادي، فالاستيراد مثلاً لم يكن بالقيم الحقيقية بل كان الصناعي يدفع تكاليف إضافية عبر الاستيراد من دول الجوار، ما جعل تكلفة إنتاجه كبيرة جداً.

وقال المفتي في تصريحه لـ"الحرية": أصبح اليوم متاحاً تحويل قيمة البضائع إلينا بعد أن كان ذلك ممنوعاً قبل إلغاء العقوبات، مؤكداً أن الأمور سيكون لها منعكساتها بارزة في 2026 على كل المستويات، وسنشهد قفزة في نمو الاقتصاد السوري مع التمني بالإسراع في الإجراء التنفيذي الذي يحتاج بعض الوقت لكونه قراراً عالمياً وأممياً.

وأشاد بعمل وزارة المالية التي كانت نشطة وأصدرت قانون ضرائب حديثاً وعصرياً، إضافة إلى مكرمة الرئيس أحمد الشرع بإصدار مرسوم الإعفاء من الغرامات وفوائد التأخير الذي كان له الأثر الإيجابي على قطاع الأعمال والصناعة.

بوصلة الصناعة

بالمقابل يرى الصناعي محمود المفتي أن البوصلة اليوم عند الصناعيين هي التعرفة الجمركية التي أصدرتها وزارة الاقتصاد والصناعة من دون تشاور مع قطاع الأعمال، وإرجاء التعديلات عليها إلى نهاية العام لدراستها بشكل نهائي، آملاً مع بداية العام 2026 صدور تعرفة جمركية عصرية لأنها مرآة الصناعة الوطنية.

وأوجـز المفتي مطالب الصناعيين من خـلال حماية مدخلات الإنتاج وفرض رسوم مخفضة عليها، إضافة إلى وجود برنامج دعم للصادرات.

حيث أشار إلى مقترح قدم للمالية بأن الذي يُصَّدر برقم يعفى بضعفه من ضرائب الدخل، كمن يصدر 20٪ من إنتاجه يعفى بنسبة 40٪ وهذا عامل مشجع للصناعي والصادرات التي تعتبر البوصلة لصناعاتنا الوطنية.

وأضاف: كل فرصة تصدير ب 50 ألف دولار توفر فرصة عمل والمعمل الذي يصدر بمليون دولار يوفر 20 فرصة عمل حقيقية، فالصناعة تعمل على تشغيل اليد العاملة وتدريبها وتوفر القطع الأجنبي، ولذلك تستحق الدعم والاهتمام.

وشدد على الطلب بمد جسور الثقة وأن تكون هناك تفاعلية وتشاركية من قبل وزارة الاقتصاد مع غرف الصناعة لرسم الاستراتيجيات وأن يكون هناك تعاون وشفافية لتوفير كل المعطيات والإحصاءات من المراكز والمنافذ الحدودية بالسرعة القصوى ووضع رؤية استراتيجية حسب متطلبات السوق وما يحتاجه من تصنيع وإعـداد خريطة صناعية صحيحة.

ودعا أيضاً لإحداث تكامل بين الصناعات من خلال خريطة استثمارية واضحة، منوهاً بقوله: كنا منهمكين بتفكيك المطبات التي تظهر بالقرارات في حين بالإمكان دراستها بشكل أكبر لو توفرت التشاركية معنا وهو الأفضل.

نريد حلاً

وأشـار المفتي في معـرض حديثه إلى مشكلة الطاقة وارتفاع أسعارها التي أثرت على بعض الصناعات، كالسيراميك والزجاج وإلى مشكلة كبيرة في قطاعهم الكيميائي بما يتعلق بموضوع استيراد المذيبات لمعامل الدهان التي تشكل 40٪ من منتجهم، والمذيب مشتق نفطي تم حرمانهم من استيراده، كما بيَّن بدواعي ضبط استيراد المشتقات النفطية التي أدت لتوقف عجلة الإنتاج في كثير من المعامل بالوقت الذي أغرقت فيه الأسواق بالدهانات المستوردة ووضع رسم 50 دولاراً على المواد الأولية و50 دولاراً على المنتج النهائي، متسائلاً عن كيفية حماية الصناعة الوطنية بحرمان الصناعي من المادة الأولية وإغراق السوق بمنتجات مستوردة التي من المفترض فرض رسم عليها ليس أقل من 300 دولار حسب رأيه.

وتابع تصريحه: هذه المشكلات رُفعت لوزارة الاقتصاد ومن المفروض أن يكون لها خط ساخن لحلها بشكل آني الطلب بعدم تأخر البضائع في الموانئ لمدة عشرين يوماً بعد دفع الصناعي الرسوم على بضاعته، ما يتطلب الأمر وجود استجابة سريعة وإيلاء الموضوع اهتماماً أكبر حتى لا يتوقف المعمل عن الإنتاج.

في نـدوة غرفـة تجـارة دمشق

أيهما أهم.. التشريعات الاقتصادية أم الحوكمة والشفافية؟

الحرية – صالح حميدي

تنوعت آراء ووجهات نظر الحاضرين لـندوة أثـر التشريعات الاقـتصادية في النهوض الاقتصادي التي أقامتها غرفة تـجـارة دمـشـق، وذلـك ضـمـن سلسلة الـنـدوات الـحـوارية الاقتصادية والمالية والتحليلية التي تنتهجها الغرفة بالتعاون مع الأكاديميين والباحثين، بهدف فهم هموم الـواقـع الاقـتـصادي والبحث عن حلول عملية قابلة للتنفيذ.

ويرى المحاضر الدكتور مناف قومان ـ باحث في الشأن الاقتصادي، أن النهوض الاقتصادي ليس في كثرة التشريعات بل بالحوكمة والشفافية في السلوكيات والممارسات والمساءلة، وضرورة أن تؤسس الأنظمة والقوانين والقرارات لتشريعات لا تجذب أشخاصاً أو مستثمرين محددين بـل تشريعات لا تتغير بتغير الأشـخـاص والحكومات.

وأثارت ورقته النقدية لوضع الاقتصاد السوري جدلاً واسعاً من قبل أكاديميين وممثلين مـن الـحـكـومـة، حـيـث يـنـادي بالسرعة في إصـدار الـقـرارات والقوانين الناظمة للسياسات الاقتصادية.

بينما يطالب الباحث الاقتصادي نبيل سكر بالتريث والتدقيق والتشاركية في التشريعات، مع المجتمع المحلي قبل إصدارها.

ويعود المحاضر ليؤكد على ضـرورة لمس آثـار الـقـرارات الاقتصادية الصادرة، وإلا على الحكومة تعديلها وتغييرها أو إلغاؤها فوراً في حال الخطأ، وعدم انتظار سنوات حتى نلمس آثارهـا على الحياة، مستشهداً ببلدان ألغت قرارات أو قوانين، حـال اعـتـراض المجتمع المحلي عليها، وقبل دخولها حيز التطبيق.

كما دعـا عـدد من الخبراء الحاضرين إلى ضرورة أن تكون التشريعات في خدمة الرؤية الاقتصادية الشاملة لسوريا وليس العكس.

واختلفت الآراء والحضور حول الأولويات وأيهما الأنسب لبلد خـارج من حـرب، هل العلاج والاستمرار أم التغيير الجذري، هل الأمـن والأمـان والاسـتـقـرار قبل، ام البدء بالأعمال والاستثمارات وإصدار التشريعات الاقتصادية.

| تفاصيل أكثر على الموقع

ما هي أسباب حالة التضخم الكبيرة في أسواقنا المحلية؟

الحرية – مركزان الخليل

أسواقنا المحلية ليست على ما يـرام، وليست في حالتها المثالية، بدليل حالة التضخم الكبيرة التي تشهدها، والارتفاعات السعرية التي لم تتوقف على مدار الساعة، وخبراء الاقتصاد تحدثوا عن أسباب كثيرة، أدت لوصول أسواقنا إلى هذه الحال، إلا أن الخبير الاقتصادي الدكتور عامر خربوطلي يرى أن السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار هو ارتفاع التكاليف، وليس زيادة الطلب.

وهنا يقدم "خربوطلي" لـ"الحرية" مجموعة من الإجراءات واالمقترحات التي يمكن أن تساعد في تجاوز هذه المرحلة الصعبة، التي تمر بها أسواقنا المحلية، واقتصادنا الكلي.

أسباب كثيرة دفعت للتضخم

الخبير الاقتصادي الدكتور خربوطلي يرى أن هناك مجموعة مـن الأسـبـاب أدت لـحـدوث التضخم في مقدمتها: ارتفاع أسعار المواد الخام مثل النفط والطاقة والمعادن وأسعار المنتجات الزراعية، وزيـادة تكاليف العمالة والنقل والمواصلات، وارتفاع تكاليف الاستيراد نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية والرسوم الجمركية والعوائق التجارية، إلى جانب ثقل ضرائب الدخل والإنتاج والمبيعات والرسوم المختلفة.

آلية عمل التضخم بدفع التكاليف

وهنا حـدد " خربوطلي" آلية عمل التضخم بدفع التكاليف وذلك من خلال ارتفاع تكاليف الإنتاج المختلفة التي سبق عرضها، والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض العرض السلعي والخدمي، ويؤدي لاحقاً لانخفاض الإنتاج والإنتاجية.

الأمر الذي يدفع الشركات نتيجة انخفاض مبيعاتها إلى تحميل المستهلك الفرق في ارتفاع التكاليف عبر رفع أسعار السلع والخدمات ما أمكنها ذلك، الأمر الذي يؤدي لارتفاع عام بالأسعار وبالتالي تآكل القوة الشرائية للعملة.

وهذا ما حصل ويحصل حالياً في سوريا ويشعر به كل فرد وأن دخله لم يعد يكفيه لتلبية احتياجاته المعيشة.

الآثار السلبية على الاقتصاد المحلي

لكن أمام ما يحصل على أرض الواقع وعلى مستوى السوق المحلي والاقتصاد الكلي، فإنه هناك جملة من الآثار السلبية تقع بكليتها على الاقتصاد الوطني، وتحدث فجوة كبيرة بين الواقع وما هو مطلوب منها:

انكماش النمو الاقتصادي و الدخول في نفق (الركود التضخمي)، وانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين، إضافة لارتفاع معدلات البطالة وتأخر الاستثمارات نتيجة حالة عدم اليقين، إلى جانب الضغط المستمر على هوامش ربح الشركات.

إجراءات تجاوز المرحلة

مثلما حدد "خربوطلي" الآثار السلبية لحالة التضخم التي تعيشها أسواقنا المحلية، وضع خريطة معالجة لتجاوز هذه الأزمـة والوصول الى بر الأمـان تجلت هذه الاجـراءات في عـدة نقاط أساسية يستطيع الاقتصاد السوري من خلالها تجاوز هذه المرحلة الصعبة ولكنها تبقى مؤقتة من خلال مجموعة من الإجراءات ومنها:

– تحسين الكفاءة الإنتاجية: زيادة السلع والخدمات من مدخلات محدودة عبر الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار وعبر رفع كفاءة العنصر البشري وتسهيل إجراءت الأعمال والاستثمار وخفض تكاليفها.

– تخفيض الأعباء: إحداث إصلاحات تنظيمية لتقليل البيروقراطية وتحسين سلاسل التوريد واللوجستيات وتقديم حوافز ضريبية للاستثمار الإنتاجي ودعم جهود البحث والتطوير لابتكار عمليات إنتاج وتشغيل أقل تكلفة.

– تخفيض أسعار حوامل الطاقة: بجميع مكوناتها وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الخام والوسيطة.

– تخفيز المنافسة في الأسواق: وتشجيع دخول الشركات الجديدة.

أهمية السياسات المالية والنقدية والتجارية

وهنـا يمكن الـقـول إن معالجة التضخم بدفع التكاليف الذي يشعر بآثاره الجميع تمر بسياسات عديدة مالية ونقدية وتجارية وحتى اجتماعية. النجاح يعتمد على التوقيت الصحيح والتوازن الدقيق بين السياسات المختلفة.

مع تزايد العجز التجاري ومخاطر الانفتاح الاقتصادي..

هـل نشـهد إعـادة هيكلة للإنتـاج الصناعـي؟

الحرية – سامي عيسى

مؤشرات اقتصادية متداولة تشهد أن الاقتصاد السوري يواجه تحدياً مزدوجاً يتمثل في تحرير الأسواق بعد سنوات من الإغلاق، بالتزامن مع تآكل القدرة التنافسية للمنتج الوطني. الأمر الذي فرض ميل الميزان التجاري وبشكل حاد لصالح المستوردات، ووفقًا للتوقعات الاقتصادية، والمؤشرات التي حصلت عليها " الحرية" من المتوقع أن تكون قيمة الـصـادرات السورية خلال العام 2025 بين 1.5 و 2 مليار دولار أمريكي. وقيمة المستوردات السورية خلال العام نفسه بين 5 و 6 مليارات دولار أمريكي، وقد يصل لسبعة مليارات دولار، بعد الانتهاء من إعداد المؤشرات الكاملة والنهائية، منها حوالي خمسة مليارات دولار لمستوردات السيارات، والبقية مستلزمات تتعلق بحاجة الأسواق..

تضخم فاتورة المستوردات

ويعود هذا العجز الكبير إلى تضخم فاتورة المستوردات، ولاسيما المشتقات النفطية والغاز، التي تشكل جزءاً كبيراً من العجز التجاري، وتؤكد هـذه الأرقـام أن حجم المستوردات يفوق الصادرات بأكثر من أربعة أضعاف، مايضع ضغطاً هائلاً على سعر صرف الليرة، وهذا بدوره فرض على الفعاليات الاقتصادية والخبراء دق ناقوس الخطر، وضرورة دعم الصناعة الوطنية لإنقاذها من صدمة الانفتاح.

ضرورات التجديد

كثير من الفعاليات التجارية والصناعية طالبت بضرورة تغيير الواقع واتخاذ إجراءات لحماية المنتجات الوطنية على اختلافها وتـنـوعـهـا حـيـث أكـد الـمـهـنـدس عصام غريواتي، رئيس غرفة تجارة دمشق، بأن الصناعة الوطنية تفتقر حالياً إلى الطاقة التنافسية الكافية لمواجهة تحديات "الاقتصاد الحر"، مشيراً إلى أن هذا التراجع هو نتيجة مباشرة لتراكم القيود والعقوبات على مدى السنوات الماضية، ما أدى إلى تآكل الـقـدرة التنافسية للمنتج المحلي وصعوبة تجديد خطوط الإنتاج.

ويرى غريواتي أن المرحلة الحالية تمثل "حان الوقت" لـكـل الصناعيين لتطوير منتجاتهم وتحديث خطوط الإنتاج، والسعي المستمر لاستعادة المنتج السوري حصته السوقية الأكبر في ظل منافسة مفتوحة،

البقاء فيها للسلعة الأجود والسعر المناسب.

الانفتاح حافز لتحسين جودة المنتجات

وهناك اتفاق في الرأي لما تقدم من رأي مع الدكتور عبد الرحيم زيادة، رئيس غرفة تجارة ريف دمشق، أن ميل الميزان التجاري لصالح الاستيراد أمـر طبيعي في مرحلة الانتقال من الاقتصاد المغلق إلى الحر، وأن الانفتاح سيوفر بيئة تنافسية إيجابية وحافزاً لتحسين جودة المنتجات الوطنية، وشدد "زيادة" على أن الصناعة الوطنية تحتاج إلى دعـم قـوي من الحكومة، مطالباً بإزالة الجمارك عن مدخلات الإنتاج وتخفيض أسعار حوامل الطاقة، وإصدار قانون ضرائب جديد "متسامح وشفاف".

خلاصة القول

وبالنهاية يمكننا الـقـول إن القطاع الصناعي هو الأكثر تضرراً من تدهور سوق العمل في سورية وهروب الخبرات، لتحسين الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة، يجب التركيز على التعليم التقني والتدريب، وتوفير المراكز التدريبية، وزيـادة الشراكات مع القطاع الخاص.

هـذه الخطوات ستمكن من بناء رأس المال البشري، وتحسين سوق العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي.

بلا مجاملات

نفطنا قوة اقتصادنا

سامي عيسى

"سـوريـا" الاقـتـصـاد الـمـتـنـوع فـي بنيته وتركيبته، فهو كل متكامل يحمل الكثير من مصادر القوة، منها الزراعي والصناعي والخدمي، والسياحي وغيرها من مكونات شكلت على مدى عقود من الزمن، حالة دعم مستمرة لاقتصادنا، لتحقيق نوع من الاستقرار على المستويين المحلي والخارجي، فكيف هو الحال بظهور القوة الأكثر دعماً لـه، ألا وهي "النفط" الذي تسعى اليوم الدولة بكل قوتها لاستعادة السيطرة عليه، وعلى كامل الجغرافيا السورية، وخاصة في المنطقة الشرقية، والـذي يستثمر فيها بصورة بعيدة عن المصلحة الوطنية العليا..!

وبـالـتـالـي المساعي الحكومية الـيـوم، جميعها تصب باتجاه عـودة هـذا المكون الاقتصادي المهم، لممارسة دوره المحوري في تعزيز قوة الاقتصاد الوطني، وتكريس تأثيره المباشر في بناء تشكيلته الإنتاجية، ومقومات قوته، الداعمة للحالة الاقتصادية العامة..

لكن ثمة معوقات كثيرة تـواجـه هذه العودة، تمنع الاستفادة من مكوننا النفطي بالصورة المثلى، أهمها خروج مصادره الرئيسية مـن سلطة الـدولـة، وبـقـاؤهـا تحت سلطة جهات أخـرى، تحت قوة السلاح وغيرها، إلى جانب تدمير قسم كبير من الآبار بفعل سنوات الحرب السابقة، وهذه تحتاج الى إعادة تأهيل، وهذه بدورها تتطلب إمكانات مادية ضخمة لإعادة الاستثمار من جديد..!

لكن كل ذلـك لا يمنع الدولة من توفير أسباب عودة هذه القطاع إلى حضنها ووضع كـل مخرجاته، بخدمة التنمية الشاملة، وإعادة رسم خارطة طريق للحالة الاقتصادية العامة، تعتمد فيها على قوة النفط الداعمة للاقتصاد، وتحسين مستوى معيشة الناس..

كـل ذلـك انـطـلاقـاً مـن أهمية الـمـوارد النفطية باعتبارها أهم مصادر الدخل الوطني حيث يتم استخراج النفط من عدة حقول في مختلف مناطق سوريا، ويستخدم في العديد من الصناعات المحلية، بالإضافة إلى إمكانية تصديره إلى الأسواق الدولية..

فالنفط السوري يلعب دوراً حاسماً في دعم الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في كثير من الأعمال التنموية والاقتصادية العامة منها: مصدر مولد لإيـرادات مستمرة، وداعـم كبير للصناعات المحلية، كصناعة الـمـواد الكيميائية والـبـلاسـتـيـك، والـمـواد البتروكيماوية، والأهم ما يوفره من فرص عمل لآلاف الشباب الوافد الى سوق العمل، سواء في عمليات الاستخراج، أو التكرير، أو التصدير.

وبالتالي معادلة النفط والاقتصاد متكاملة بهوية واحدة، مترابطة مع بعضها، وتحمل التأثير الأكبر على الاقتصاد الوطني بكل مكوناته، تبدأ من الميزان التجاري وتحسينه، ودعم الاستثمارات، مـروراً بتطوير البنية التحتية وزيـادة استثمارتها، وصولاً لقوة الاقتصاد الخارجية، وتعزيز مكانته ضمن الاقتصادات العالمية..

وحتى نصل لهذه الحالة لابد من معالجة بعض التحديات فـي مقدمتها الصراعات المسلحة في سـوريـا، والتي أدت إلـى تضرر العديد من حقول النفط وتوقف إنتاجها، وتدمير البنية التحتية للنفط وتوقف إنتاجه، بسبب الاعتداءات الخارجية، وإزالة الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية، والأهـم وضـع رؤية مستقبلية لتحسين الإنتاجية، والاستفادة من طاقة النفط الاقتصادية والتنموية، لبناء اقتصاد قوي متكامل..

قرار وقـف اسـتيراد منتجات زراعية يدعم المنتج المحلي ويحقق الاكتفاء الذاتي

الحرية- زهير المحمد

أكـد الخبير الاقتصادي فاخر قربي أن القرار رقم /3/ لعام 2025 المتعلق بوقف استيراد عدد من المنتجات الزراعية خـلال شهر كانون الثاني لعام 2026، يهدف لدعم المنتج المحلي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ودافعٌ حقيقيٌّ وتحصين كامل للمنتج الوطني لمواجهة الأسواق والبضائع المماثلة منها، وترسيخٌ لسبيل الـتـقـدم لتعزيز المكانة الاقتصادية للمنتجات الوطنية.

المنعكسات الإيجابية

ونوه قربي بحديثه لصحيفة "الحرية" الى أن المنعكسات الإيجابية للقرار تكمن بدعم المنتج الوطني ودعم المنتجين السوريين، والسعي بكل جهد حكومي لتصريف منتجاتهم ، وتقليل الاعتماد على الاستيراد وتعزيز الاكتفاء الذاتي، واستقرار الأسعار على المدى الطويل بسبب تـوافـر المنتج المحلي السبيل الأفضل للعمل من أجل تعدد أشكال السلع في الأسـواق ما يوسع قاعدة العرض السلعي.

المنعكسات السلبية

ولـم يخفِ قربي وجـود بعض من المنعكسات السلبية للقرار تتجلى بنقص مؤقت في بعض الأصناف في الأسواق، وارتـفـاع محتمل فـي أسـعـار بعض المنتجات إذا لم تتم مراقبة السوق بدقة أو في حال عدم وضع السبل الناجعة لإيـجـاد البديل لاستهلاك المواطنين، وإحـداث نوع من الهشاشة التسويقية بسبب قلة العرض وارتفاع الطلب.

ملاحظات لابدّ منها

بدوره، أكد الخبير الاقتصادي محمد الحلاق أنّ هناك بعض الملاحظات التي لابدّ من ذكرها حول قرار وقف استيراد عدد من المنتجات الزراعية، إذ إن القرار منع استيراد بعض المنتجات الزراعية ضمن روزنامة معينة، والمفروض أن نصدر روزنامة زراعية متكاملة لمعرفة الوقت المسموح به بالاستيراد والتصدير ، وخاصة إن كانت بوصلتنا هي تخفيض الأسعار وتوافر المواد للمستهلك.

وأضـاف الـحـلاق بحديثه لصحيفة "الحرية" : اليوم مثلاً منعنا استيراد الفروج ومنعنا استيراد زيت الزيتون وبعض المواد الزراعية، هذا الأمر سيؤثر بعدة نواحي، أولاً ترتفع أسعار تلك المواد لكونها تخضع للعرض والطلب، أما النقطة الثانية وهي مـوضـوع التهريب فعند منع استيراد أي منتج حكماً يزداد التهريب كالفروج الـمـجـمـد، والـنـقـطـة الأخـرى سنخسر واردات كانت تدخل على الخزينة العامة، فاستيراد المواد يرفد الخزينة من رسوم الجمركية، وهنا لا بدّ من إيجاد تـوازن، فمثلاً منع استيراد زيت الزيتون في ظل انخفاض إنتاجه لهذا الموسم، سيؤدي الى رفع الأسعار والتي لن تنعكس طبعاً على الفلاح وإنما تنعكس على أصحاب المعاصر أو تجار زيت الزيتون، وبالتالي المتضرر أولاً وأخيراً هو المستهلك.

وتساءل الحلاق: لماذا وضع شروط على استيراد أي مادة طالما نحن لدينا اقتصاد سوق حرّ تنافسي طبعاً ضمن ضوابط، لكن توجد مواد زراعية إن كان الفروج أو بعض المواد الزراعية المذكورة بالقرار نحن بالعكس يجب أن نكثف وجودها بالسوق لإيجاد توازن، ولا يشعر المستهلك عند ارتفاع أسعارها، وبنفس الوقت تكون بحالة توازنية، وأهم شيء بالاقتصاد هو موضوع استقرار التشريعات فـالـغـايـة الآن لـلأسـف تـكـون قـراراتـنـا وتشريعاتنا منعكساً لحالة استثنائية وهذا الأمر ليس ايجابياً فيجب أن تكون ضمن خطط مدروسة ومعروفة البدايات والنهايات والأسباب ومعروفة بالروزنامة الزراعية وبالتالي كل فـرد يعرف ماله وماعليه، خاتماً حديثه بالقول: نتمنى أن يكون هناك استقرار بالتشريعات.

بقـدرة 40 ميغـاواط.. محطات طاقة شمسية لتغذية «حسياء الصناعية»

الحرية

أعلنت المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء عن استلام مشاريع محطات الطاقة الشمسية في المدينة الصناعية بحسياء بمحافظة حمص، بعد الانتهاء من تنفيذها وربطها بالشبكة الكهربائية العامة.

وتمثل القدرة الإجمالية لهذه المشاريع نحو 40 ميغا واط، إذ نفذها مستثمرون في المدينة الصناعية مع التأكد من مطابقة الأعمال للشروط والمواصفات الفنية وجاهزية المحطات للعمل الفعلي.

ويأتي تنفيذ هذه المشاريع لدعم الشبكة الكهربائية، وتعزز الاعتماد على الطاقات المتجددة النظيفة، وتسهم في تشجيع الاستثمار وتحقيق مردود اقتصادي وبيئي إيجابي ودعم التنمية المستدامة.

انخفاض أسعار الخضراوات إلى ما دون التكلفة والفلاحون يتوجسون الخسارة

الحرية – وليد الزعبي

انخفضت أسعار الخضراوات الشتوية إلى مستويات قياسية تصل في معظمها إلى ما دون التكلفة، وهي إذا ما استمرت على هذا المنوال لا شك سترتب على الفلاحين خسائر كبيرة لا قدرة للكثيرين منهم على احتمالها.

ومن خلال تتبع الأسعار في أسواق هال درعا، يلاحظ على سبيل المثال أن المزارع يسوق جملة محصولي الملفوف والزهرة بقيمة بين 800 و 1000 ليرة، والسبانخ 1500 ليرة والخس 600 ليرة والجزر بدون فرز 1800 ومفروز 2500 ليرة والبطاطا بين 1500 و 2000 ليرة.

وعبر عدد من الفلاحين لـ"الحرية" عن مخاوفهم لاحتمال تعرضهم للخسارة إذا ما استمرت الأسعار على واقعها الحالي، لافتين إلى أن تكاليف الزراعة عالية لجهة البذار والأسمدة والمحروقات، وكذلك جهة ارتفاع أجور اليد العاملة لقاء قلع المحصول وفرزه وتوضيبه وتحميله التي فاقت كل الحدود المعقولة، وتفرض بالمزاج من العمال مستغلين قلتهم واضطرار المزارع لقبولها مكرهين لعدم توفر خيارات بديلة أمامه، وكذلك ارتفاع تكلفة عمليات النقل بالشاحنات من أرض المزارع إلى الأسواق المركزية.

وعلى سبيل المثال، وصلت تكلفة قلع وغسل وفرز وتوضيب ونقل كيلو الجزر الواحد إلى ألف ليرة هذا عدا عن تكاليف الزراعة والبذار والأسمدة والري، وطبعاً بعملية الفرز يتم عزل الجزر المكسور والصغير الذي يباع بنصف السعر، وبذلك يذهب قسم ليس بقليل من الإنتاج نتيجة عملية الفرز ليباع بسعر بخس ما يقلل الجدوى.

وما يهم الإشارة إليه، يتمثل بالتفاوت الكبير بين السعر المنخفض الذي يبيع به الفلاح محاصيله في أسواق الهال والسعر الذي يشتري به المستهلك من أسواق خضار المفرق، حيث إنها في الأخيرة تصل إلى الضعف أو الضعفين، بمعنى أن انخفاض الأسعار يتضرر منه المزارع ولا ينتفع به المستهلك، والمستفيد هو التاجر في مختلف حلقات سلسلة وساطة التسويق.

يرى متابعون للشأن الزراعي أن كثافة العرض في ذروة الموسم هي سبب انخفاض أسعار الخضار الشتوية، وأكدوا أن الفلاحين يزرعون من دون الالتزام بالمساحات المخططة التي تحدد بشكل يراعي حاجة السوق المحلية، لأن الفائض في حال لم يجد أسواقاً خارجية لا شك سيزيد من العرض الذي يؤدي حتماً لانخفاض الأسعار، ونصحوا المزارعين بتحييد العشوائية الحاصلة في زراعة المحاصيل لتلافي احتمالات وقوعهم بالخسارة.

من جهته مدير التخطيط والتعاون الدولي في مديرية زراعة درعا المهندس حسن الأحمد أوضح في تصريح لـ"الحرية" أن المخطط من الخضار الشتوية على تنوعها يبلغ 676 هكتاراً بينما المنفذ 1094 هكتاراً، والمخطط من البصل الشتوي 90 هكتاراً والمنفذ 193 هكتاراً، أما الثوم فالمخطط 113 هكتاراً والمنفذ 380 هكتاراً.

ممارسات من الاحتكار والغش..

أسعار زيت الزيتون المرتفعة حرمت الغالبية من استهلاكه

الحرية – باديه الونوس

لا تزال أسعار زيت الزيتون تتراوح بين مليون ليرة، وما يزيد على المليون ليرة في بعض المناطق للزيت الأخضر، في حين وصلت سعر بدون زيت الخريج للمليون ونصف المليون ليرة، في وقت تعاني أغلبية المجتمع السوري من ظروف معيشية ضاغطة، هذا الارتفاع للأسعار أدى إلى الحرمان من مادة مهمة لكل بيت.

عن الأسباب والحلول تحدث لـ"الحرية" أمين سر حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة، مبيناً أن أسعار أي مادة غذائية تتوقف على قرارات منع أو السماح بالتصدير، خاصة عندما تُتخذ على أسس مدروسة تعتمد على بيانات دقيقة تراعي كميات الإنتاج والاستهلاك الحقيقي للسوق المحلية.

لكن، يضيف حبزة، للأسف كثيرًا ما تكون هذه القرارات نتيجة تقييمات بعيدة عن الواقع، تُتخذ خلف مكاتب دون الاعتماد على حقائق السوق الفعلية.

الاحتكار

ووفق حبزة، فإن زيت الزيتون مثال واضح على هذه المعاناة، فهو سلعة أساسية تواجه مشاكل عدة تؤثر على توافره وأسعاره يقوم بعض التجار بشراء الزيت من المعاصر، وهو زيت يمكن تخزينه لفترات طويلة، ثم يحتكرونه أثناء ارتفاع الطلب، ما يرفع الأسعار بشكل غير مبرر، على سبيل المثال، عندما فُتحت الأسواق في مناطق الشمال، توافرت مادة زيت الزيتون بأسعار مخفضة وصلت إلى 600 ألف ليرة فقط.

في الغش

لكن ليست المشكلة فقط في الاحتكار، بل في الغش أيضًا؛ إذ يعمد البعض إلى خلط زيت الزيتون بأنواع أخرى من الزيوت النباتية أو إضافة مواد ملونة، وتخزينه في أوعية غير مناسبة تؤدي إلى تلفه وتعفنه، هذه الممارسات تضعف ثقة المستهلك وتؤدي إلى تداعيات في قرارات تصدير المادة، التي قد تُتخذ بعشوائية بعيدًا عن الواقع.

لا بد من خطة شاملة

يؤكد أمين سر حماية المستهلك أن الحل من وجهة نظره يكمن في تدخل جدي من الجهات المعنية عبر وضع خطة شاملة، تبدأ من تقدير الإنتاج وقطاف الزيت، مروراً بشراء الزيت وتعبئته في عبوات مناسبة، بناءً على دراسة دقيقة لحاجة السوق المحلية، ثم السماح بتصدير الفائض وفق قواعد واضحة تمنع الاحتكار.

وبين أنه لا بد من وضع استراتيجية منذ الغرس، واختيار المناطق المناسبة لزراعة الزيتون مع تقديرات دقيقة للإنتاج الحقيقي، لضمان تلبية الطلب المحلي والعمل على تصدير الفائض بشفافية، ويجب أن تُحدد الجهات المخولة بتخزين الزيت وتتبع سجلات دقيقة عن المخزون، لضمان سير العملية بشكل عادل.

وختم: من الضروري تفعيل الجهات الحكومية لضبط السوق وحماية المستهلك من أرباح التاجر غير المشروعة، بحيث يصبح زيت الزيتون متوفرًا بأسعار معقولة وجودة عالية.

الحرية
العـدد 20 | الســنة الأولى | الأحــد 28 كانـون الأول 2025 م

«بانــوراما» الشركة العامة للخطوط الحديدية خلال 2025

الشحاده: إنهاء العقود المتعثرة بين الشركة ومختلف الجهات العامة والخاصة أصولاً

الحرية – ميليا اسبر

تمكنت الشركة العامة لإنشاء الحطوط الحديدية خـلال العقود الماضية من تنفيذ ما يزيد على 2400 كيلو متر من الخطوط الحديدية ومشاريع البنية التحتية السككية على امتداد الجغرافيا السورية، وذلك بفضل كوادرها الفنية وقدراتها التنفيذية حسب ما صرح به مدير دائرة الإعلام في وزارة النقل عبد الهادي الشحاده لصحيفة " الحرية" .

تراجع جاهزيتها

وأضاف الشحادة أنه خلال زمن النظام البائد تعرضت العديد من خطوط الإنتاج وورشاتها الفنية ومعداتها الهندسية النوعية للتهالك والتخريب ما أدى إلى تراجع جاهزيتها الفنية والتشغيلية إلى مستويات لا تتجاوز 25% من طاقتها الإنتاجية الفعلية، لكن بعد التحرير عملت الشركة على وضع خطة شاملة لإعادة تأهيل وتجهيز ورشاتها الفنية المتخصصة بهدف استعادة دورها الريادي بما يمكنها من العودة التدريجية إلى القدرة التشغيلية التصميمية المطلوبة.

قاعدة بيانات شاملة

وفي هذا السياق بين الشحاده أنه تم العمل على إنشاء قاعدة بيانات شاملة للشركة استهدفت البنى التحتية والقطاعات الإنتاجية والكوادر البشرية والأصول الفعلية للمعدات الهندسية السككية والآليات النوعية والورشات الفنية المتنوعة، كم تم تشكيل لجان فنية لتجهيز الورشات وصيانة الآليات الأكثر إلحاحاً والأقل تكلفة بما يسهم في دفع عجلة ورفع كفاءة الإنتاج واستئناف العمل في العقود المتراكمة بغية إنهائها وتم في هذا العام إنجاز ما يلي:

1- تجهيز ورشات تمديد الخطوط الحديدية بالمعدات الهندسية اللازمة وصيانة بعض الآليات السككية الأكثر حاجة في تنفيذ العقود المبرمة مع الجهات العامة ولا سيما المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، حيث تم إنجاز 70% من موانع جنوح القطار فوق جسر حربنفسه بريف حماة كجزء من أعمال خط حلب دمشق.

2- تجهيز ورشات تجميع السلالم بالمعدات والصيانات الضرورية للبورتيكات، حيث تم تجهيز ساحات التجميع بمركزي كفرعايا وخربة التين بمدينة حمص والبدء بتجميع السلالم بعوارض B70 و R50 وفق المعايير UIC60 والبدء في تجميع السلالم والمفاتيح للعقد 15 لعام 2024 لتفريعة مصفاة حمص.

3- تم تجهيز ورشات إكمال الخطوط الحديدية بالمعدات الهندسية الحديثة بما يخدم التحول الرقمي المزمع تطبيقه كرؤية ضرورية تراها الشركة وإنشاء قواعد بيانات للأعمال المنفذة.

زيادة إنتاج البالاست

أما فيما يتعلق بإنتاج مادة البالاست وتكسير الحجر البازلتي، بين الشحادة أنه تمت صيانة المعمل الفرنسي الأول بالكوادر الفنية للشركة على إثرها تم إبرام عقد مع المؤسسة العامة للخطوط الحديدية لتأمين مخزونها من مادة البالاست، حيث باشرت كوادر المؤسسةفي العمل وإنجاز 30000 طن من مادة البالاست وبقدرة إنتاجية شهرية تفوق 370% عن العام الفائت حيث جاءت هذه الزيادة في القدرة الإنتاجية بعد إعادة هيكلة الكوادر البشرية ورفع ساعات العمل 14 ساعة عمل يوميا بنظام الورديات.

إنتاج 836 عارضة بيتونية

مدير دائرة الإعلام في وزارة النقل أوضح أنه بالنسبة لإنتاج العوارض البيتونية B70 فقد تم إنتاج 836 عارضة بمعدل 80 عارضة يومياً وبعدها تم إيقاف المعمل لإجراء صيانات كبرى تهدف إلى زيادة معدل الإنتاج وتحقيق جودة في المنتج وفق المعايير العالمية UIC60 شملت صيانة القوالب، وإصلاح ومعايرة أجهزة المختبرات، إضافة إلى تأمين المعدات وإعادة هيكلة الكوادر الفنية المتخصصة لتحقيق زيادة متوقعة في القدرة الإنتاجية تفوق 300% عن العام الفائت وبقدرة تحقق 75 % من القدرة التصميمية للمعمل وبجودة توافق المعايير الأوروبية وسيبدأ العمل بداية العام 2026.

استئناف الإنتاج

وذكر الشحادة أنه تم استئناف الإنتاج في معمل إنتاج الأعمدة البيتونية الخاصة بنقل القدرة الكهربائية وتوقيع عقود مع بعض الجهات العامة وقطاعات خاصة لتزويدها بالأعمدة الكهربائية وفق المقاسات المختلفة التي ينتجها المعمل، منوهاً أنه تجري الآن صيانة للقوالب المعدنية وغرف المعالجة لرفع كفاءة الإنتاج ورفد السوق المحلية بما يسهم في إعادة الإعمار.

وكشف الشحادة أنه تم إنهاء العديد من العقود المتعثرة بين الشركة ومختلف الجهات العامة والخاصة أصولاً، كذلك توقيع مذكرة تفاهم مع شركة "Future Union" القطرية لاستكشاف فرص الاستثمار وتطوير البنية التحتية للشركة بما يخدم رفع كفاءة الإنتاج وصيانة وإنشاء خطوط جديدة.

هيكلة الكوادر البشرية

أما فيما يخص بإعادة هيكلة الكوادر البشرية في الشركة تم إنهاء العقود المتعلقة بتوريد عمال للشركة والتي جاءت عن طريق متعهدين كونها غير متخصصة، والاعتماد على كوادر الشركة الفنية المتخصصة في إنشاء الخطوط ما انعكس على زيادة الإنتاج وجودة المنتج.

وتم إجراء دورات تدريبية نوعية استهدفت المهندسين والفنيين في رؤية تراها الشركة تخدم تطبيق التحول الرقمي في المفاصل الإنتاجية في السنوات القادمة.

رؤية مستقبلية

أما بالنسبة للرؤية المستقبلية للشركة تعمل على استكمال صيانة المعدات الهندسية النوعية والبدء بصيانة وتمديد الخطوط الحديدية في العام القادم وإجراء صيانات كبرى لمعامل الكسارات بغية إنتاج ثلاثمئة ألف طن خلال موسم التكسير القادم، بالإضافة إلى رفع القيمة الإنتاجية للعوارض البيتونية العالمية B70 ذات الوسعة 1435 مم إلى مئة ألف عارضة سنوياً لرفد ورشات التجميع والتمديد بمخزون يسهم في تمديد خطوط جديدة وإصلاح الشبكة الحالية.

وختم الشحادة بالقول إن ما حققته الشركة العامة لإنشاء الخطوط الحديدية في عام التحرير يعكس حرصها على استعادة دورها الأساسي في اصلاح وتنفيذ الخطوط الحديدية بما يسهم في توفير بيئة داعمة للاستثمار من خلال ربط المدن الصناعية وأماكن الانتاج بالموانئ السورية وتأمين حركة آمنة للنقل السككي بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

بالتزامن مع قرار منع استيراد منتجات زراعية..

هل باتت «الروزنامة» ضرورة للحفاظ على توازن السوق؟

الحرية – ميمونة العلي

أصـدرت اللـجـنـة الـوطـنـيـة لـلاسـتـيـراد والتصدير اليوم قراراً بإيقاف استيراد عدد من المنتجات الزراعية خلال كانون الثاني 2026، وتشمل:(بطاطا، بندورة، ملفوف، قرنبيط، جزر، خس، ليمون، حمضيات، فريز، بيض، زيت زيتون، فروج حي؛ وطازج ومجمد).

رئيس اللجنة التشغيلية لسوق الهال في حمص رئيف جنيات يرى أن القرار صائب تماماً وبتوقيته الصحيح، لأن استيراد هذه الأصناف سينافس مثيلاتها من الإنتاج المحلي ما يؤدي إلى تدهور سعرها إلى ما دون سعر التكلفة، وهذا يؤثر على المزارع ويُخرجه من دائرة الإنتاج في الموسم اللاحق.

ويضيف جنيات: إن تواجد المستورَد في أسواق مكتفية ذاتياً بالمنتج المحلي يضر بالفلاح ويوقعه بخسائر كفيلة بإخراجه من دائرة الإنتاج، وحث على دراسة الروزنامة الـزراعـيـة كـل نصف شهر تتضمن دراسـة للأسعار وللأصناف، وأن تبقى جميع الأطراف على تواصل مع وزارة الزراعة لجمع البيانات وإجراء الدراسات بحيث تبقى الأسعار تحت المراقبة والحؤول دون فقْد أي صنف ودون تدهور أسعار أي صنف آخر.

ويرى جنيات أن المستهلك قد يشعر أن قرار منع الاستيراد يحرمه من الحصول على أسـعـار منافسة لتلك الأصـنـاف،

ولكن يمكن تـدارك ذلك بإرسال بيانات أسبوعية لوزارة الزراعة تشير إلى الأصناف وجودتها وكمياتها وأسعارها ووضعها تحت المراقبة، وفي حال بدأ صنف ما بالارتفاع يمكن حينها طلب الموافقة على إجـازات استيراد لتلك الاصناف ما يجعل الأمور تسير بسلاسة دون ارتفاع أسعارها على المستهلك ودون خسائر للمنتج المحلي.

المستهلك هو من يقرر

بدوره الباحث الاقتصادي عصام تيزيني يرى أن قرار منع استيراد بعض الأصناف يمنع المنافسة ويمنع تطبيق الاقتصاد الحر، لأن قرار المنع يؤدي إلى الاحتكار وبالتالي رفع الأسعار ، المستهلك هو الملك من حقه أن تتوافر كل الأصناف في السوق (محلية ومستوردة) وأن يملك هذا المستهلك حرية الاختيار.

متسائلاً: هل يُعقل أن يكون سعر الكيلو الواحد من الجزر في موسمه حالياً ١٠ آلاف ليرة؟.. وكذلك البطاطا والبندورة أسعارها مرتفعة، وقرار منع استيرادها يكرس هذا الارتـفـاع ويبعد الـفـقـراء عـن استهلاكها واضـطـرارهـم إلـى شـراء الأصـنـاف الأقـل جودة لأنها أقل سعراً، ويتساءل هل يمكن أن نحمي المنتج الوطني بإغفال حماية المستهلك.

خاتماً: ولا يجوز إطلاقاً أن تكون حماية المنتج المحلي (صناعي أو زراعي) على حساب الفقراء والمستهلكين، بل يجب أن نمكن المستهلك من حرية الاختيار بتوفير كل الأصناف مستوردة ومحلية وأن نترك السوق للمنافسة والاقتصاد الحر.

تصدير الحمضيات رفع سعرها والأسواق تفتقد الأصناف الجيدة

الحرية – حسام قره باش

شارفت المواسم الصيفية من الخضروات والفواكه على نهايتها في الأسواق، وبدأ العمل للبحث عن البدائل لتأمين حاجة السوق المحلية منها خلال موسم الشتاء، تحسباً لقلة العرض أو فقدان أحدها وبالتالي ارتفاع أسعارها كثيراً خاصة بعد أن أصـدرت اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير، قرارها بإيقاف استيراد بعض المنتجات الزراعية لشهر كانون الثاني للعام 2026.

وفي تصريحه لصحيفة «الحرية»، أكد رئيس الشؤون الزراعية في مديرية زراعة دمشق وريفها المهندس يحيى كنعان أن الأسواق المحلية، لا تعاني عادة من نقص أو عدم توفر الخضار الصيفية، نظراً لوجود إمكانات الخزن والتبريد لكثير من الأنواع وطرحها في الأسواق بعد انتهاء الموسم، إضافة إلى قدرة الأسواق الساحلية والزراعات المحمية والتنوع الجغرافي الواسع والمميز لسوريا على تأمين مختلف أنواع الخضار والحاصلات الزراعية خلال أطول فترة زمنية ممكنة.

في حين يرى معاون رئيس لجنة تسيير أعمال سوق الهال بدمشق موفق الطيار في تصريحه لصحيفة "الحرية" أن إنتاج الزراعات المحمية والبيوت البلاستيكية لا يكفي حاجة السوق المحلية السورية من كافة أصناف الخضار، ولذلك سيتم استيرادها من الأردن مثل (البندورة والباذنجان والكوسا والخيار.. الخ) ميناً عدم وجود استثناء من القرار، إنما لدينا روزنامة زراعية تصدر منتصف كل شهر تحدد احتياجنا إذا نقص بعض الأصناف، حيث يُرسَل إلى وزير الزراعة ومدير هيئة المنافذ البرية والبحرية الحاجة للاستيراد.

وقال موفق الطيار لـ(الحرية): من المؤكد ألا نشهد ارتفاعاً في الأسعار خلال الفترة المقبلة للخضراوات والفواكه وستبقى مستقرة، مشيراً إلى تأمين البنية التحتية وتجهيز الساحات والأماكن لاستقبال الأصناف المستوردة مع ضمان حماية فلاحنا والذي نريده أن يزرع وينتج.

وشـدد على أن السوق ليس فيه احتكار، واستقبل كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي، إنما تخضع أسعارها للعرض والطلب، ومـع هطول الأمطار زاد سعر كيلو البطاطا 300 ليرة لتوقف الفلاح عن القلع اليومي لإنتاجه بسبب الظروف الجوية مع أنها تعتبر رخيصة جداً في سوق الهال، حيث يتراوح سعر الكيلو من 2000-3000 ليرة حسب نوعها وكمياتها وافرة ويتم التصدير منها أيضاً.

في سياق آخر، تشهد أسواقنا اليوم أسعاراً مرتفعة للحمضيات وغياب واضح للأصناف الجيدة، إذ إن سعر كيلو الليمون أكثر من 10 آلاف ليرة والبرتقال صغير الحجم والكرمنتينا 5 آلاف ليرة للكيلو، بينما في سـوق الهال المركزي أوضـح الطيار أن أسعار الحمضيات مقبولة، إذ يتراوح سعر كيلو الليمون الحامض ما بين 4-6 آلاف ليرة وانتهاء موسم الكرمنتينا، كاشفاً عن أن الحمضيات الجيدة أصبحت تصدر من اللاذقية إلى العراق بكميات هائلة وليس من دمشق كما كان سابقاً، ويرسل التجار الأصناف الأقل جودة والتي لا تصدر إلى سوق الهال بدمشق.

وعن حركة التصدير في السوق، لفت الطيار إلى تصدير 10 برادات يومياً بحمولة 25 طناً من البطاطا والملفوف والرمان لوجود فائض كبير منه إلى دول الخليج والعراق.

واعـتـبـر أن الـمـصـدريـن الـيـوم فـي أسـوأ حالاتهم ويخسرون لعدم وجود دعم للمصدر، وافتقاد التاجر المصدّر للحماية كي يبقى يدخل القطع الأجنبي للبلد، منوهاً بتراجع التصدير عن السابق، فبعد أن كان يصدر برادين في اليوم، صار يصدر بـراداً واحـداً أو برادين في الأسبوع.

وختم بأنه لا خوف من نقص أي مادة، والسماح أول الشهر باستيراد الثوم والتفاح من تركيا وبولونيا بسبب قلة الإنتاج هذا الموسم.

الحرية
العـدد 20 | السـنة الأولى | الأحـد 28 كانـون الأول 2025 م

إجراءات فاعلة لوزارة النقل تنال الرضا..

وتنهي حالات الازدحام على مديرياتها بالمحافظات

الحرية – محمد زكريا

لم يكن المشهد العام في مديريات النقل بالمحافظات خلال الأشهر الماضية بالمريح لمراجعي تلك المديريات، حيث الازدحام وطوابير الدور، له بداية وليس له نهاية " كما يقولون "، وللعلم فإن مديريات النقل بالمحافظات اجتهدت أكثر من مرة لتخفيف الازدحام، لكن لم يحالفها الحظ في تخفيف الضغط والازدحام، الأمر الذي استدعى وزارة النقل لاتخاذ إجراءات أكثر فعالية، حيث أصدر وزير النقل الدكتور يعرب بدر تعميماً يلغي فيه الفحص الفني في معاملات نقل الملكية وتبديل اللوحات، كما تضمّن التعميم تأجيل الفحص الفني على أجهزة الفحص الفني للمركبات الآلية المستعملة المستوردة التي تجاوز عمرها خمس سنوات ، ونص التعميم أيضاً على إلغاء المشاهدات المتكررة للبائع والشاري.

خدمة للمواطن

مدير مديرية النقل بدمشق مأمون عبد النبي أوضح لـ"الحرية" أن التعميم المذكور يشكل خطوة إصلاحية مهمة في مسار تحديث الإدارة العامة، ويؤكد التوجه الجاد نحو خدمة المواطن أولاً، عبر إجراءات عملية تمسّ حياته اليومية بشكل مباشر، موضحاً أن من شأن هذه القرارات أن تسهم في رفع كفاءة العمل داخل مديريات النقل، وتخفيف الأعباء عن المواطنين، وتقليل الازدحام، وتحقيق التوازن بين تسهيل الإجراءات والحفاظ على متطلبات السلامة والتنظيم، فالتعميم يشكّل خطوة نوعية نحو تخفيف الأعباء عن المواطنين، وتسريع إنجاز المعاملات، وتحقيق كفاءة أعلى في العمل ضمن مديريات النقل، وبالتالي هذا التعميم هو استجابة لمطالب متكررة من المواطنين، وانسجاماً مع توجه الوزارة نحو أتمتة الإجراءات وتقليل التعقيدات الإدارية، بما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة.

تفاصيل فنية

وفي التفاصيل الفنية لحيثيات التعميم والذي نص على إلغاء الفحص الفني المتعلق بمعاملات نقل الملكية وتبديل اللوحات للمركبات الآلية، باستثناء الحالات التي تستوجب استكمالاً أو تصحيح البيانات الحاسوبية للمركبة، بين عبد النبي أن هذا الإجراء يهدف إلى تقليل الخطوات الروتينية غير الضرورية، خاصة أن العديد من المركبات تكون قد خضعت لفحوصات سابقة، ما يجعل إعادة الفحص في هذه الحالات إجراءً زائداً لا يضيف قيمة فعلية، مشيراً إلى أن فوائد هذا الإجراء، تكمن في تخفيف الازدحام على مراكز الفحص الفني، وتقليص زمن إنجاز معاملة نقل الملكية، وتخفيف التكاليف المادية والجهد المبذول من قبل المواطنين.

مرونة أكثر

كما تضمّن التعميم تأجيل الفحص الفني على أجهزة الفحص الفني للمركبات الآلية المستعملة المستوردة التي تجاوز عمرها خمس سنوات اعتباراً من السنة الحالية، وذلك عند تسجيلها لأول مرة، على أن يتم إخضاعها للفحص لاحقاً وفق البرنامج الزمني المعتمد للمركبات، وبالتالي هذا يؤدي إلى مرونة في التعامل مع واقع المركبات المستوردة، ويمنح أصحابها فرصة لتسجيل مركباتهم دون تأخير، مع الحفاظ في الوقت ذاته على معايير السلامة الفنية ضمن الجدول الزمني المعتمد، ومنه فإن هذا الإجراء يساعد على تسهيل إدخال المركبات المستعملة إلى الخدمة بشكل أسرع، ويخفف الضغط عن مراكز الفحص الفني، ويصبح الفحص الفني وفق برامج زمنية مدروسة بدل الإجراء الفوري.

إلغاء المشاهدات

كما نص التعميم على إلغاء المشاهدات المتكررة لكل من البائع والشاري، مع الاكتفاء بالاستماع إليهما من خلال العقود المبرمة بين الطرفين و المحفوظة لدى مديريات النقل، وبحسب عبدالنبي فإن هذا الإجراء يُعد تطوراً مهماً في تبسيط الإجراءات القانونية، حيث يحد من التنقل المتكرر للمواطنين، لاسيما في ظل الظروف المعيشية، وبالتالي فإن هذا الإجراء يساعد على تقليل عدد المراجعات المطلوبة لإنجاز المعاملة، كما يساعد على تسهيل الإجراءات على كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، كما يفضي هذا الإجراء إلى تعزيز دور عمال العقود وتحميلهم مسؤولية تنظيمية واضحة.

إلغاء الأدوار

ونوه التعميم بإلغاء الأدوار المتكررة في إنجاز المعاملة، بحيث يتم العمل على إنجازها لدى عامل واحد قدر الإمكان، ما يحقق انسيابية أكبر في العمل ويحد من ضياع الوقت بين المكاتب، بغية تسريع إنجاز المعاملات، وتقليل الأخطاء الناتجة عن تعدد الجهات، وتعزيز مبدأ المسؤولية الفردية داخل المؤسسة، مع تحسين ثقة المواطن بالخدمة المقدمة.

مدينة طرطوس تغرق بمعارض السيارات دون حلول تنظيمية وإغلاق الأرصفة أمام المارة

الحرية – ربا أحمد

شهدت محافظة طرطوس كباقي المحافظات السورية زيادة كبيرة في أعداد السيارات الجديدة والمستعملة، مع فتح المنافذ الحدودية البرية منها والبحرية الباب لاستيرادها، ما أدى إلى توسع قطاع تجارة السيارات بشكل ملحوظ في المحافظة من حيث الكم والنوع. لكن بالمقابل معظم معارض السيارات في مدينة طرطوس بالكاد تتسع مساحتها لسيارتين أو ثلاث، ما دفع التجار لاستغلال الأرصفة والشوارع المقابلة دون ضوابط أو احترام لحق المواطنين بالمرور الآمن على تلك الأرصفة، مسببة تلوثاً بصرياً وتشوهاً تنظيمياً.

شكوى المواطنين

اشتكى العديد من المواطنين في مدينة طرطوس لـ"الحرية"حول فوضى معارض السيارات وضرورة إيجاد حلاً لتنظيمها. حيث أكد المواطنون بشكواهم أن أعداد السيارات زادت بشكل كبير لا سيما ذات الأحجام الكبيرة ضمن معارض السيارات بطرطوس، فأغلقت أمام المارة عشرات الأرصفة، حتى اضطر طلاب المدارس للسير على الطرقات ووسط الشوارع أمام الخطر لعدم توفر الأرصفة، علماً أن مجلس مدينة طرطوس يقوم بحملات دائمة لإزالة إشغالات محلات السمانة والبسطات وغيرها، بينما معارض السيارات لا رادع لديهم ولا محاسبة مقابل بضع ليرات تدفع ثمن بدل إشغال.

مكان مخصص

وأشار المواطنون إلى أنه مع الزيادة الكبيرة في حجم هذا السوق بات من الواجب والضروري إيجاد مكان مخصص من قبل مجلس مدينة طرطوس لهذه المعارض خارج طرقات المدينة الضيقة والتي بالكاد تتسع لمرور سيارة أو عربة طفل. وأن المشكلة تتفاقم عند وجود هذه المعارض في الأحياء السكنية، حيث بات يصعب على سكان المنطقة إيجاد مكان لسياراتهم الخاصة سواء أمام منازلهم أو بالقرب منها كما في الفقاسة وقرب الحدائق في وسط المدينة.

موضحين أن الشوارع ضيقة وانخفاض أسعار السيارات زاد في عددها لدى العائلات في المدينة، ما سبب اكتظاظاً واضحاً، ولم يعد من المقبول أن تصادر تلك المعارض ما تبقى من شوارع أو أرصفة. مطالبين بإيجاد منطقة معارض سيارات مخصصة لاستيعاب هذا الكم منها ومن بضائعها خارج المدينة، حيث تطرح المنطقة للاستثمار وتعود بالفائدة على مجلس المدينة والمواطنين.

بانتظار الرد

تواصلت صحيفة "الحرية" مع مجلس مدينة طرطوس منذ أسبوعين لوضع الشكوى أمامهم ومعرفة الإجراءات والحلول المقترحة لديهم، ولكن دون إجابة، فكان لا بد من النشر لعل المشكلة تجد آذاناً مصغية.

ارتفعت 50 بالمئة في أقل من شهر..

زيادة الطلب «تُشعل» أسعار مدافئ المازوت

الحرية – عمار الصبح

شهدت أسعار مدافئ المازوت ارتفاعاً واضحاً في الأسواق وصل إلى أكثر من 50% مقارنة مع كانت عليه قبل شهر، في ظل نقص واضح في المعروض منها، وذلك وفق ما رصدته "الحرية" أثناء جولاتها على عدد من الأسواق في محافظة درعا.

عدد من أصحاب محال بيع المدافئ أكـدوا أن ثمة ارتفاعاً في الطلب على مدافئ المازوت هذا الموسم، مقارنة بما كانت عليه في مواسم سابقة.

وقال إبراهيم النجيب صاحب شركة متخصصة لتجارة المدافئ، إن السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار هذا الموسم هو زيادة الطلب غير المتوقع على مدافئ المازوت، وقلة توريدها من قبل المعامل.

وأضاف إن الجديد هذا الموسم هو تغير أولويات الزبائن، ففي مواسم سابقة كانت مدافىء الكهرباء مرغوبة إلى جانب مدافىء المازوت، لكن وبعد قرار رفع أسعار الكهرباء باتت الكفة راجحة لمصلحة مدافئ المازوت، إضافة إلى توفر المازوت هذا الموسم وبتكاليف تبدو مقبولة إذا ما قورنت بتكاليف الحطب أو الكهرباء، على عكس ما كان يحدث في مواسم سابقة.

ولفت إلى أنه ورغم العروض التي يجري تقديمها للزبائن، ثمة عزوف واضح عن اقتناء مدافىء الكهرباء، وذلك تحسباً لفاتورة الكهرباء المرتقبة، باستثناء بعض الأصناف التي تعمل على الطاقة الشمسية والتي لا تزال أسعارها مرتفعة.

وسجلت الأسعار ارتفاعاً ملحوظاً وصل في بعض الأصناف إلى أكثر من 50 بالمئة، وذلك حسب أصحاب محال أنحى العديد منهم باللائمة على أصحاب المعامل فيما يتعلق بالأسعار.

وارتفع سعر المدفأة من الحجم الصغير والنوعية المقبولة من 450 ألف ليرة قبل شهر إلى ما يقارب 650 ألفاً، فيما بات يتراوح سعر الأحجام الأكبر ما بين مليون و1,5 مليون ليرة، بعد أن كانت قبل شهر في حدود 900 ألف ليرة.

وبالتوازي شهدت محال إصلاح المدافئ المستعملة نشاطاً واضحاً بعد ارتفاع أسعار الجديدة، إذ زاد الإقبال على تبديل أجهزة الحرق الداخلي وصيانة بعض الأجزاء المهترئة التي يمكن تغييرها.

بدوره أعرب المتخصص بشؤون التسويق مجد العمار، عن خشيته من عودة الاحتكار إلى الأسواق وتحكم التجار أو حتى أصحاب المعامل بالأسعار أثناء زيادة الطلب على أي مادة كانت.

وأشار إلى أن زيادة الطلب على المدافئ هو أمر معهود ويعد اعتيادياً مع بداية فصل الشتاء، ولكن ما يثير الاهتمام هو ارتفاع الأسعار بهذا الشكل القياسي رغم استقرار تكاليف التصنيع وعدم وجود مبررات مقنعة.

تضرر 118 بيتاً محمياً في طرطوس بالتنين البحري

الحرية – رفاه نيوف

أكد مدير الزراعة بطرطوس الدكتور محمد عدنان أحمد تضرر 118 بيتاً محمياً بمساحة 43 دوماً مزروعة بمحاصيل (بندورة، باذنجان، خيار، فليفلة) تعود 32 مزارعاً في قرى (عرب الشاطئ، الخرابة، زاهد، الدكيكة و دير الحجر) جنوب مدينة طرطوس نتيجة التنين البحري الذي ضرب المنطقة صباح أمس السبت.

كما أوضح أحمد بتصريح خاص لصحيفة "الحرية" أن نسبة الضرر في البيوت لم تقدر بشكل دقيق، وستقوم اللجان الخاصة بتحديدها خلال الأسبوع الجاري، مؤكداً أنه لا يمكن للمزارع تفادي الأضرار التي يسببها التنين البحري، والتي تختلف بحسب قوته.

ونصح د. أحمد المزارعين للتخفيف من آثار التنين بشكل عام، أن تبنى البيوت المحمية وفق المواصفات المعيارية الموضوعة لذلك من أقواس حديدية جديدة وغير مهترئة، وتثبيت شرائح النايلون بشكل جيد وصيانتها دورياً.

إطلاق رقم الاستجابة الطارئة في اللاذقية على مدار الساعة

الحرية – نهلة أبو تك

أعلنت مديرية الطوارئ وإدارة الكوارث في محافظة اللاذقية عن إطلاق رقم خاص بالاستجابة الطارئة، مخصص لتلقي البلاغات على مدار الساعة، وذلك في إطار تعزيز سرعة الاستجابة للحوادث والطوارئ في المحافظة وريفها.

وأكد مدير إدارة الطوارئ والكوارث في اللاذقية عبد الكافي كيال، في تصريح خاص لصحيفة «الحرية»، أن الرقم 0969909065 تم إطلاقه اليوم بشكل رسمي، وهو مخصص حصراً للتواصل المباشر مع مديرية الطوارئ، دون أن يؤثر أو يتسبب بانقطاع أي خطوط أو أرقام بلاغات أخرى معمول بها سابقاً.

وبيّن كيال أن الرقم الجديد يستقبل البلاغات المتعلقة بـ: الحالات الطبية الطارئة والإسعاف، وحوادث السير، والحرائق، وأعمال الإنقاذ، والاستجابات الفورية للكوارث والطوارئ.

وأشار إلى أن الخدمة متاحة على مدار الساعة، ضمن خطة تنظيمية تهدف إلى توحيد قنوات التواصل وتسريع زمن الاستجابة الميدانية، بما يسهم في تعزيز السلامة العامة وحماية المواطنين.

وختم كيال بتأكيد أهمية تعاون الأهالي في الإبلاغ الفوري عن أي طارئ، باعتبار أن سرعة البلاغ تشكّل الخطوة الأولى نحو الحد من الخسائر وضمان الأمان.

أعلاف طرطوس..

بين تطوير الإنتاج وتوسيع منافذ البيع

الحرية – فادية مجد

يزداد الطلب على منتجات معمل أعلاف طرطوس، والذي يعد أحد أهم ركائز دعم الثروة الحيوانية في الساحل السوري، باعتباره مصدراً رئيسياً لتأمين المواد العلفية التي يعتمد عليها المربون في تعزيز إنتاجهم وتحسين مردودهم.

مدير مؤسسة أعلاف طرطوس هادي يوسف بين لـ"الحرية" أن المعمل ينتج شهرياً نحو 2000 طن من مادة "جاهز أبقار حلوب"، بنوعي الكبسول والجريش، إضافة إلى مادة "جاهز تسمين" التي تطرح وفق طلب المربين.

وأكد يوسف أن المؤسسة العامة للأعلاف على استعداد لإدخال أي أنواع جديدة استجابة لاحتياجات المربين، بما يضمن مواكبة متطلبات السوق وتحقيق أفضل مردودية.

وأوضح أن المؤسسة لم تشهد أي تأخير في تأمين المواد العلفية، بل هي متوافرة في جميع مراكز البيع التابعة لها، وقد اعتمدت المؤسسة منهجية جديدة في البيع تقوم على تزويد المربين مباشرة وبالكميات التي يرغبون بها طوال أيام العام، مع الحفاظ على الجودة والنوعية، بعيداً عن نظام المقننات والدورات المحدودة الذي كان يقيّد الكمية والمدة وفق الإحصاءات الرسمية، مشيراً إلى أن هذه الخطوة، قد أسهمت في تعزيز ثقة المربين، وتسهيل وصولهم إلى المادة العلفية دون تعقيدات.

ولمواكبة الطلب المتزايد أجرت المؤسسة خلال العام الحالي تعديلات على خطوط الإنتاج في معمل طرطوس، الأمر الذي انعكس زيادة للطاقة الإنتاجية وتحسيناً للأداء، ويأتي ذلك في ظل الإقبال الكبير على منتجات المعمل في طرطوس ومحافظات اللاذقية وحمص وحماة، نظراً لما تتميز به من جودة عالية، ومردودية واضحة في إنتاج الحليب، إضافة إلى المنافسة السعرية مع المنتجات الأخرى في السوق المحلية.

وتعمل المؤسسة حالياً على ترميم مركز بيع أعلاف القدموس، المتوقف منذ أكثر من عشر سنوات، استعداداً لإعادة افتتاحه مطلع العام المقبل، بما يضمن تأمين المادة العلفية لمربي الثروة الحيوانية في المنطقة والقرى المجاورة بعد انقطاع طويل، ويضاف هذا المركز إلى شبكة المراكز المنتشرة في طرطوس وصافيتا والدريكيش وبانياس والشيخ بدر، والتي تؤدي دوراً أساسياً في تلبية احتياجات المربين وتخفيف أعباء النقل والتكاليف.

الحرية
العـدد 20 | السـنة الأولى | الأحـد 28 كانـون الأول 2025 م

تأخـر بناء السـكن الجامعي شـكل عبئاً مادياً وغير أحلام الطلبة بطرطوس

الحرية – رنا الحمدان

ألقى التأخر في استكمال بناء جامعة طرطوس بظلاله الثقيلة على الطلبة، حيث اضطر كثير منهم إلى تغيير رغباتهم الدراسية والالتحاق باختصاصات لا تتوافق مع طموحاتهم، تفادياً لمغادرة مدنهم أو تحمّل أعباء الإيجارات المرتفعة التي تفوق قدرتهم وقدرة أسرهم.

الطالبة لمى حسن، من فرع الهندسة التقنية الغذائية، أوضحت أنها قدمت من حمص واضطرت للاستئجار مع أربع طالبات في شقة بضواحي طرطوس، مشيرة إلى محاولتها الدائمة لتقليص نفقاتها قدر الإمكان كي لا تشكّل عبئاً إضافياً على أسرتها، لاسيما أن والدها موظف ويعمل على سيارة أجرة خارج أوقات الدوام لتأمين متطلبات العائلة.

أما طالب الطب خالد محمد، فبيّن أنه اضطر مع عدد من زملائه للاستئجار في أحد أحياء العشوائيات نتيجة الارتفاع الكبير في الإيجارات داخل المدينة، موضحاً أن إيجار شقة صغيرة بحاجة إلى صيانة وبأثاث قديم يصل إلى نحو 300 دولار شهرياً، فضلاً عن مطالبة بعض المالكين بدفع الإيجار سلفاً لثلاثة أو ستة أشهر.

من جانبه، أشار حسن مصطفى، أحد أصحاب المكاتب العقارية في طرطوس، إلى أن غياب السكن الجامعي شجّع على الاستثمار في مشاريع السكن الخاص بالإناث، بوصفها مشاريع اجتماعية رابحة وآمنة.

وذكر مثالاً عن أحد المشاريع الواقعة على أوتستراد طرطوس– لبنان مقابل كليتي طب الأسنان والصيدلة، ويتألف من 36 غرفة مزودة بسريرين أو ثلاثة مع حمام خاص، موزعة على ثلاثة طوابق، إضافة إلى مطبخ مشترك مجهز بالغسالات والبرادات، وكافيتريا وبوفيه متكامل، ومراسم لطالبات العمارة والفنون، مع ألواح طاقة شمسية تؤمّن كهرباء دائمة وإنترنت سريع وبوابة آمنة مع إشراف دائم.

أوضح رئيس جامعة طرطوس الدكتور أديب برهوم لـ«الحرية» أن المخطط التنظيمي للجامعة يتضمن إنشاء سكن جامعي، إلا أن تأخر إنجاز الجامعة لأسباب متعددة أبقى الواقع على حاله، لجهة تشتت مقرات الكليات في أبنية مستأجرة.

وأضاف: جرى العمل على عدة مقترحات، منها استئجار أحد الأبنية الحكومية وتحويله إلى سكن جامعي، إضافة إلى تخصيص أحد المشافي العامة كمشفى جامعي، إلا أن هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح حتى الآن.

وبيّن د. برهوم أن الجامعة حظيت بدعم رسمي على أعلى المستويات بعد التحرير، يعادل تقريباً ما حصلت عليه خلال عشر سنوات، حيث تم رصد مبلغ 70 مليار ليرة لمشاريع البناء المباشر، كما استؤنفت الأعمال الإنشائية التي كانت متوقفة منذ بداية الشهر الثامن، مع تخصيص تمويل لتغطية عدد من الاحتياجات الضرورية.

وأكد أن نسب القبول هذا العام كانت مرتفعة في جامعة طرطوس، وأن الجامعة تستحق كل الجهود الداعمة لها نظراً لمستوى التفوق العلمي الذي يميز طلابها.

من جهته، رئيس فرع اتحاد الطلبة في طرطوس الدكتور مهدي علي، أكد أن الاتحاد عمل وفق استراتيجية تهدف إلى الانتقال من «العمل التقليدي» إلى «العمل المؤسسي والرقمي»، من خلال إعادة هيكلة الاتحاد وتفعيل الهيئات الطلابية في مختلف الكليات وفق آليات اختيار تعتمد الكفاءة.

ووصف د. علي غياب السكن والمشفى الجامعي بـ «الجرح المفتوح» في جامعة طرطوس، مشيراً إلى أن عدم توفر السكن الجامعي، في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، يشكّل عبئاً مالياً كبيراً على أسر الطلبة القادمين من الأرياف والمحافظات الأخرى، ويهدد استمرارية تحصيلهم العلمي.

ولفت إلى أن عدد طلاب جامعة طرطوس يقارب 20 ألف طالب وطالبة، وأن أبرز الصعوبات التي تواجههم تتمثل في التكاليف المرتفعة للنقل والمستلزمات الدراسية، إضافة إلى نقص القاعات المجهزة والمخابر في عدد من الكليات، فضلاً عن البيروقراطية وبطء المعاملات الورقية، وهو ما يعمل الاتحاد على معالجته من خلال مشاريع الأتمتة.

وأشار إلى أنه تم تنفيذ فعالية «مسارك.. قرارك» التي استهدفت أكثر من 500 طالب من خريجي الثانوية العامة بهدف التوجيه الأكاديمي، إلى جانب تنشيط الحياة الجامعية عبر تنظيم دوري كليات الجامعة لكرة القدم، وتأسيس فرق مسرحية وموسيقية قدمت عروضاً نوعية خلال «أيام الاتحاد الثقافية».

وفي إطار التحول الرقمي، أوضح أنه جرى البدء بتأسيس «البوابة الرقمية للاتحاد» لأتمتة الخدمات واستقبال الشكاوى، في خطوة تعد سابقة في العمل الطلابي، وأضاف: المرحلة الراهنة تفرض مسؤولية تاريخية للانتقال من مرحلة الشعارات إلى مرحلة بناء المؤسسات، مؤكداً أن طموح الاتحاد يتمثل في جعل الطالب الجامعي شريكاً في صنع القرار.

تحصين 9 آلاف رأس من الأبقار ضد الحمى القلاعية

الحرية– طلال الكفيري

تشهد تربية الأبقار في ريف السويداء تراجعاً ملحوظاً هذه الأيام، نتيجة لغلاء المادة العلفية في السوق المحلية، وعدم توافر المراعي الخضراء هذا الموسم، ما بات اقتناؤها يُشكل عبئاً مادياً على المربين، ورغم تناقص أعداد الأبقار إلا أن عملية تحصينها ضد الأمراض ما زالت تسير بوتيرة جيدة من دائرة الصحة الحيوانية بمديرية زراعة السويداء.

معاون مدير زراعة السويداء لشؤون الثروة الحيوانية الدكتور البيطري محمود سعيد أوضح لـ(الحرية) أنه وبهدف تحصين الأبقار من مرض الحمى القلاعية بدأت المديرية البيطرية بحملة تحصين، حيث تستهدف الحملة 9 آلاف رأس من الأبقار.

لافتاً إلى أن هذا التحصين يهدف إلى حماية الثروة الحيوانية من خسائر اقتصادية كبيرة قد تترتب على المربين، إذا ما تفشى هذا المرض، مضيفاً أنه بالفعل هناك عزوف من المربين عن تربية الأبقار، بسبب غلاء مستلزمات الإنتاج

سـوق الخضـراوات تحت المراقبـة ولكن الأسعار في تذبذب..!

الحرية – مايا حرفوش

في وقت يرخي المشهد الاقتصادي الحالي بظلاله على مفاصل الاقتصاد المعيشي، ومنها الأسواق، يجري الحديث عن تذبذب أسعار الخضراوات وزيادة الطلب عليها وكيفية مراقبة أسعارها وآليات التسعير.

ولما كانت معظم الأسر السورية تعتمد في موائدها على الخضراوات، فمن الطبيعي في هذا الوقت من العام أن تشهد أسعارها تذبذباً واضحاً، وغالباً باتجاه الصعود، فحركة التصدير تلعب دوراً كبيراً في ارتفاع أسعارها وكذلك حركة العرض والطلب.

عضو لجنة مصدري سوق الهال بدمشق محمد العقاد أكد في توصيفه لحالة السوق اليوم، ولاسيما أسواق الخضراوات، أن بعض الأصناف تشهد زيادة في الطلب عليها للاستهلاك المحلي إلى جانب الطلب الخارجي، ما أدى إلى تصاعد مؤشر تصدير بعض الأصناف وارتفاع أسعارها عن الفترات السابقة. وأضاف العقاد إن لجنة سوق الهال تتابع حركة الأسعار وتعمل على ضبط أي تجاوزات، مؤكداً أن السوق تحت المراقبة، وأن الأسعار تحدد بناءً على العرض والطلب للمادة وتكاليف الشحن والنقل وكمية الإنتاج.

ومن المعروف أنه في مثل هذه الأوقات من المواسم تقوم الجهات المعنية بإصدار قرارات منع تصدير أصناف معينة من الخضراوات، وذلك حفاظاً على تلبية الاحتياج المحلي وضبط أسعارها.

ويعود العقاد ليؤكد أن التذبذب في الأسعار أمر طبيعي في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، وعلى المزارعين والمستهلكين التعامل مع السوق بما يتناسب مع الظروف الإنتاجية، مع المحافظة على دعم المنتج المحلي وتشجيع زراعته بما يضمن استقرار الأسعار.

المواقف المأجورة تثير الجدل..

تزايـد أعـداد السيارات في اللاذقية يسبب الفوضى

الحرية – نهلة ابوتك

مـع تـزايـد أعـداد الـسـيـارات فـي شـوارع اللاذقية التجارية، شرعت البلدية مؤخراً في تخصيص مواقف مأجورة في أربعة شوارع رئيسية، خطوة أثارت جدلاً واسعاً بين السكان وأصحاب المحال التجارية، بين من يراها حلاً تنظيمياً ضرورياً، ومن يراها عبئاً إضافياً على حياتهم اليومية.

وأكد علي عاصي، مدير الوحدات الإدارية، أن القرار جاء بعد تسجيل شكاوى متكررة من أصحاب المحال حول ازدحـام المواقف وامتداد السيارات على الأرصفة، ما كان يعوق حركة المشاة ويحدّ من قدرة الزوار على ركن سياراتهم أثناء التسوق، مؤكداً أن الهدف هو الحد من الاصطفاف المزدوج الذي كان يتسبب في اختناقات مرورية كبيرة داخل الأسواق، إلى جانب ضبط الفوضى التي كانت تنتشر بشكل يومي في الشوارع الرئيسية.

وشملت الإجـــراءات إعـلان مـزاد علني لاستثمار المواقف مقابل بدل نقدي رمزي، حيث تبلغ قيمة الساعة الأولى ٢٠٠٠ ليرة، وكل ساعة تالية ١٠٠٠ ليرة، مع إعفاء كامل للركن من الساعة التاسعة مساءً وحتى التاسعة صباحاً.

وأوضـح عـاصـي أن عـشـرة مستثمرين تقدموا للمزايدة، وتم اختيار العرض الأعلى، على أن يتولى المستثمر تنظيم الحركة المرورية وتأمين أماكن ركن آمنة، بما يوفر الحماية للسيارات ويساهم فـي تنظيم السوق.

لكن الـقـرار لـم يـلـقَ ترحيب الجميع؛ حيث أعـرب بعض السكان القاطنين في هذه الشوارع عن امتعاضهم، معتبرين أن المواقف المأجورة قد تفرض عليهم تكاليف إضافية وتحد مـن حرية تحركهم أمـام منازلهم. في المقابل، يرى آخرون أن الخطوة ضرورية للحد من الفوضى وتسهيل حياة المتسوقين، مؤكدين على أهمية أن تكون الإجراءات مدروسة بعناية لتوازن بين مصالح الجميع.

وفـي مـحـاولـة لتقديم حـلـول طويلة المدى، أشـار عاصي إلـى تقدم العمل في مشروع الكراج الطابقي تحت الأرض مقابل مبنى المحافظة (المكان السابق للشرطة العسكرية)، مبيناً أن المشروع يهدف إلى زيـادة عـدد الـمـواقـف وتقليل الاختناقات المرورية في الـشـوارع الرئيسة. وأضـاف أن البلدية تـدرس مـواقـع إضافية فـي أنحاء مختلفة من المدينة لتوسيع هذا النوع من المشاريع، ما يعكس حرصها على إيجاد حلول تنظيمية مستدامة تتلاءم مع الحركة المتزايدة للسيارات.

وأكـد مدير الـوحـدات الإداريـة أن هذه الإجـراءات ليست مجرد مصدر دخل للبلدية، بل تهدف بالدرجة الأولـى لتقديم خدمة حضارية وتنظيم حركة المرور، إلى جانب خلق فرص عمل للعاملين في تنظيم الاصطفاف ومراقبة المواقف، ما يجعل المشروع ذا بعد اجتماعي وخدمي بامتياز، وسط أمل بأن تسهم هذه الخطوات في تحويل الفوضى المرورية إلى بيئة أكثر انضباطاً لملاك السيارات والمتسوقين على حد سواء.

تدريبات على المشاريع الزراعيّة الريادية في مدينة الميادين وريفها

الحرّية – عثمان الخلف

تتواصل في مدينة الميادين الـتـدريـبـات على مـشـروع " نبتة " الهادف إلى دعم وتنمية المشاريع الزراعيّة الريادية ، والتي أطلقتها مديرية الزراعة ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO واللجنة التنسيقية للمنظمات من أجل الخدمة التطوعية (COSV).

وتـهـدف الـتـدريـبـات – حسب تصريح مدير الزراعة بدير الزور الدكتور علي العلوش لـ" الحرّية" إلى تطوير مهارات المستفيدين، وتعزيز بيئة عمل المشاريع الزراعية. في إطار التعاون بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الدوليّة ، وتركز على تمكين رواد الأعمال الزراعيين من خلال التدريب على تحديد المشكلات الزراعية (كالآفات والأمراض) والحلول المبتكرة لها، وتخطيط المشاريع الريادية الزراعية، وتوفير الدعم الفني والمادي لإطلاق مشاريع مُستدامة، مـا يـهـدف إلـى تنشيط الاقتصاد المحلي وتحسين الأمن الغذائي في المنطقة.

مـؤكـداً أن أعـداد المُستفيدين تصل إلـى 400 مستفيد مـن أبناء مدينة الميادين وريفها، وذلك وفق معايير تم وضعها بهذا الصدد ، وتشمل امتلاك فكرة مشروع زراعي أو حيواني قابلة للتنفيذ، ووجـود خبرة مسبقة أو أصول زراعية لدى المتقدم، بالإضافة إلى شروط عمرية مـحـددة لضمان اسـتـهـداف الفئة القادرة على العمل والإنتاج.

وأشار العلوش إلى أن المشروع يُغـطـي عـدة مـنـاطـق فـي الـريـف الشرقي مـن محافظة ديـر الـزور، في إطار الجهود الرامية إلى تمكين المجتمعات المحلية، ودعـم رواد الأعـمـال الزراعيين من خـلال توفير الـتـدريـب والـدعـم الفني والـمـادي اللازم لإطلاق مشاريعهم .

لافتاً إلـى أن الجهات الداعمة والمُشرفة تأمل أن يُسهم مشروع" نبتة" في تنشيط الاقتصاد المحلي وتحقيق تنمية زراعية مستدامة تُعزز قدرة السكان على الصمود وتحسين مصادر دخلهم ، بما ينسجم مع توجهات المنظمات الدوليّـة في دعم التنمية الريفية في سوريا.

وكان ممثلون عن إدارة منطقة الميادين ومديرية زراعـة دير الـزور ، الجهة المُشرفة ، إلى جانب وفدٍ من منظمة الأغذية والزراعة للأممِ المتحدة (FAO) وهيئة التنسيق لمنظمات الـخـدمـات التطوعية (COSV)، الجهة المنفذة للمبادرة ، ناقشوا في اجتماع عُقد بمبنى التنميّة الريفيّة في مدينة الميادين بتاريخ 24 تشرين الأول الماضي ، تفاصيل المشروع المذكور ، فيما تستمر التدريبات لمدة شهرين .

«كهرباء البوكمال» تُعزز شبكتها بمحولات جديدة

الحرية – محمد الطراد

نفذ قسم كهرباء مدينة البوكمال عمليتي استبدال وتركيب محولات رئيسيّة في مواقع حيوية في إطار جهود تطوير الشبكة الكهربائية.

وفـي تصريح لـ"الحرّية" أوضـح المهندس وليد الحسين رئيس قسم كهرباء البوكمال، أن الفرق الفنية قامت مؤخراً بعدة عمليات مهمة، شملت استبدال محول في مركز التحويل الغربي، تم استبدال محولة قديمة استطاعتها 630 KVA بأخرى جديدة باستطاعة 1000 kVA، وذلك بهدف معالجة الأحمال الزائدة التي كانت تواجه عمل المركز، والمساهمة في تحقيق استقرار أكبر للتيار الكهربائي المغذي للمنطقة.

إضافةً لتركيب محولة جديدة بالقرب من جامع الرحمن باستطاعة 630 kVA، لمعالجة مشاكل هبوط الجهد في تلك النقطة، وتخفيف الضغط والأحمال الـزائـدة عـن مـركـز تحويل الـوسـط ومـركـز البريد ما سينعكس إيجاباً على جودة الخدمة للمشتركين في المناطق المجاورة.

وبين الحسين أن هذه التدابير تأتي استجابة للنمو الطبيعي في الأحمال الكهربائية والاستهلاك، وللعمل على تقليل حالات الهبوط في الجهد وفترات انقطاع التيار غير المبرمجة ومـن المتوقع أن تساهم هذه التحسينات الفنية في رفع كفاءة الشبكة وتوفير خدمة كهربائية أكثر ثباتاً وموثوقية للجمهور.

«الحرب على الفقر»..

مـن الرؤيـة إلى خارطـة الطريـق الاقتصاديـة

الحرية – إلهام عثمان

في منعطف تاريخي ترسم فيه سوريا ملامح مستقبلها الجديد، جاءت كلمة السيد الرئيس أحمد الشرع للمشاركين في حملة "حلب ست الكل"، لتضع حجر الأساس لأولوية وطنية جامعة، مفادها "القضاء على الفقر"، تصريح وجهه للمشاركين في حملة "حلب ست الكل".

هذا التصريح لا يمثل مجرد التزام أخلاقي تجاه المواطنين، بل هو إيذان ببدء مرحلة جديدة تتطلب تحولاً جذرياً في الفكر والسياسات الاقتصادية.

اقتصاد ما بعد الأزمة

وانطلاقاً من هذه الرؤية، لا بد من البحث عن الأدوات والآليات العملية اللازمة لتحويل هذا الهدف الاستراتيجي إلى واقع ملموس، الأمر الذي يطرح أسئلة جوهرية حول كيفية بناء نموذج اقتصادي قادر على توليد الثروة وتوزيعها بعدالة، بما يضمن رفع مستوى المعيشة لجميع السوريين.

خطوات مدروسة

من الخطوات العملية والفورية التي يجب اتخاذها لتنشيط الأسواق، أوضح د.عامر خربوطلي مدير عام غرفة تجارة دمشق، في حوار خاص مع صحيفة "الحرية"، أن رفع العقوبات بشكل نهائي يعد خطوة بالغة الأهمية، لكنه أيضاً ليس الشرط الوحيد لدفعة عجلة الاقتصاد؟! و السبب.. أن الأسواق تعاني أصلاً من شح في السيولة وضعف في الدخل، ما يجعلها بحاجة ماسة إلى أسواق خارجية واستثمارات كبرى، لإيجاد حالة من التشغيل والعمالة، وبالتالي زيادة الدخل والإنفاق والاستهلاك.

كما شدد خربوطلي على ألا يقتصر ذلك على المدن الكبرى، بل يجب توزيع المشاريع حسب الخارطة الاستثمارية لكل منطقة، مع ضرورة الربط بين هذه الأعمال على مستوى المحافظات لضمان تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

طلب حقيقي

أما عن آلية تحفيز الاقتصاد دون إثارة التضخم، خاصة عند زيادة الرواتب، يجيب خربوطلي بأن أي زيادة لا تكون ممولة بالعجز هي أمر إيجابي، وبعبارة أخرى، يجب أن تأتي الزيادة من موارد حقيقية كالضرائب والرسوم وإيرادات الحكومة المختلفة، بهذه الطريقة يمكن توفير طلب حقيقي وفعال في السوق ليحرك عجلة الإنتاج، بدلاً من أن تتبخر قيمة الزيادة مع ارتفاع الأسعار، كما حدث مؤخراً.

الفقر.. تحد غير مسبوق

وفي نقطة محورية، لفت خربوطلي إلى أن القضاء على الفقر يجب أن يكون المشروع الاقتصادي الأهم في سوريا، لا سيما أن حدوده تجاوزت المستويات المقبولة عالمياً ومحلياً، وهو أمر غير مسبوق، شارحاً.. فبعد أن كانت الطبقة الوسطى هي المسيطرة، أصبحت الآن ضئيلة جداً، حتى إنها لامست خط الفقر المدقع. وأن الحل ليس مالياً بحتاً،بل هو إنتاجي استثماري في المقام الأول، هذا ما أكده خربوطلي، فبمجرد دخول الاستثمارات وتوفير التمويل للمشروعات بكل أحجامها، سيتم خلق فرص عمل حقيقية تخفف من حدة الفقر، لكنه.. استدرك قائلاً: إنه في ذات الوقت، يجب محاربة التضخم الذي يزيد الفقير فقراً والغني غنىً، ما "يزيد الطين بلة".

دور القطاع الخاص والمغتربين

أما عن الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص والمغتربون، فقد بيّن خربوطلي أن القطاع الخاص يشكل بالفعل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، ودعا إلى ضرورة أن ينقل المغتربون تجاربهم الناجحة في الخارج إلى الداخل، عبر مشاريع إنتاجية وزراعية وصناعية وسياحية وتكنولوجية، ما سيؤدي حتماً إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ودخل الفرد، لتعود سوريا جاذبة للعمل والاستثمار كما كانت في فترتها الذهبية، غير أن ذلك، يحتاج إلى بيئة استثمارية آمنة ومشجعة، تدعمها تشريعات وحوافز واضحة.

حزمة من الإصلاحات

وأكد خربوطلي أن بيئة الاستثمار في سوريا قد شهدت تحسنًا ملحوظًا بفضل التعديلات الأخيرة على قانون الاستثمار، ولكي تكمل هذه التعديلات ثمارها المرجوة، شدد على ضرورة الإسراع في تنفيذ حزمة من الإصلاحات المتكاملة، و تشمل الجوانب المالية والنقدية والتجارية، والتي يجب أن تحظى بمصادقة تشريعية سريعة.

وأوضح أن الهدف من هذه الإصلاحات هو تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليل تكلفتها، والقضاء على الروتين عبر التحول الرقمي، ما يخلق بيئة جاذبة تشجع المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

و أشار خربوطلي إلى أن القطاع المصرفي، بشقيه التقليدي والإسلامي لا يؤدي دوره المنشود حاليًا، سواء في الإيداع أو الإقراض. ويرى أن تفعيل هذا القطاع يتطلب تحقيق استقرار اقتصادي ونقدي شامل، وفي مقدمته كبح جماح التضخم، وأضاف إن تحقيق التوازن بين الطلب والعرض الكلي، نقديًا وسلعيًا، يعد أمرًا بالغ الأهمية لضمان دوران العجلة الاقتصادية بشكل طبيعي ومستدام.

تحديات هيكلية

وفيما يتعلق بسوق العمل الذي يواجه تحديات هيكلية ومعدلات بطالة مرتفعة، أوضح خربوطلي أن اليد العاملة السورية تتمتع بالمهارة والكفاءة، لكنها في ذات الوقت تحتاج إلى إعادة تأهيل لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية التي ابتعدت عنها خلال السنوات الماضية.

تنشيط الطلب

وختم خربوطلي بالقول: إن هذا المحرك لا يعمل إلا باتساع الأسواق وتحسن الدخل الفردي، وتبدأ هذه الدورة بعمليات التصدير التي تمكّن الشركات من زيادة أرباحها وتوظيف المزيد من العمالة، ما يرفع دخول الأفراد وقدرتهم على استهلاك السلع والخدمات المحلية. كما يلعب المغتربون والسياح دورًا حيويًا في تنشيط الطلب، ما يؤكد على أهمية الاستعداد للمرحلة القادمة عبر التدريب والتأهيل المستمر للكفاءات الوطنية.

لا إصلاح دون كسر القيود

من جانبه، يرى أمين سر جمعية حماية المستهلك، عبد الرزاق حبزة، أن إنقاذ الاقتصاد يتطلب إجراءات حاسمة وفورية، تبدأ بخفض كلف الإنتاج عبر تيسير الحصول على المواد الأولية وتخفيض أسعار الطاقة، و أن رأس المال بطبيعته "جبان"، وأن القطاع الخاص لن يغامر بالاستثمار ما لم يتم توفير بيئة آمنة ومستقرة مصحوبة بضمانات حقيقية.

تخدير إعلامي

وفيما يتعلق بالوضع النقدي، يعتبر حبزة أن الحديث عن الاستقرار النقدي هو مجرد "وهم" ما لم يتم توحيد أسعار الصرف ومكافحة ظاهرة "الدولرة" بصرامة، مع إلزام الجميع بالتسعير بالليرة السورية حصراً، ويؤكد على أن أي طرح لإلغاء الأصفار من العملة دون تحقيق هذه الشروط الأساسية لا يعدو كونه "تخديراً إعلامياً".

فخ زيادة الأجور

كما يصف حبزة العلاقة بين الأجور والتضخم بأنها "فخ"، فزيادة الأجور دون نمو موازٍ في الإنتاج لن تؤدي إلا إلى تفاقم التضخم، وبالتالي لن يشعر المواطن بأي تحسن حقيقي، خاصة مع استمرار ارتفاع أسعار معظم الخدمات التحتية، وأهمها المحروقات والكهرباء و التي تبدو وكأنها "مُسعّرة بالدولار سراً".

مسار وحيد

ويكمن الحل الجذري من وجهة نظر حبزة في العودة إلى الأساسيات، عبر دعم قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية، وتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إجراء مراجعة شاملة للقوانين الضريبية التي وصفها بـ"المجحفة"، والتي أدت إلى الشعور بالغبن وفتحت باب التلاعب.

وأن الاعتماد على الإنتاج المحلي هو المسار الوحيد للخروج من الأزمة، لكن هذا المسار يتطلب دعماً حقيقياً وملموساً لمدخلات الإنتاج وتسهيلات جادة للتصدير، بدلاً من مجرد انتظار المساعدات الخارجية أو التعويل على متغيرات لم تجلب سوى المضاربات.

«اقتصـــاد الانتظـار»..
معضلة تقف فـي طريــق الشـباب السـوري

الحرية – سناء عبد الرحمن

يواجه الشباب السوري واقعاً اقتصادياً ضاغطاً يضعه أمـام خيارين أحلاهما مرّ: البقاء في دائـرة انتظار بلا فرص حقيقية، أو الهجرة بحثاً عن دخل يؤمّن الحد الأدنى من الاستقرار. هذا الواقع، الذي بات يُعرف بـ«اقتصاد الانتظار»، لم يعد حالة مؤقتة مرتبطة بالبطالة، بل تحوّل إلى نمط معيشة فرضته تداعيات أكثر من 14 عاماً من الحرب والانهيار الاقتصادي.

واقع معيشي وضغط نفسي

أوضح الدكتور وجد رفيق الصائغ المدرس في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا بجامعة اللاذقية لـ"الحرية" أن ما يُعرف باقتصاد الانتظار لا يمثّل مرحلة انتقالية، بل أصبح نظاماً معيشياً كاملاً يفرض نفسه على الشباب السوري. وأوضـح أن سنوات الحرب والانهيار الاقتصادي حوّلت الانتظار إلى حالة دائمة: انتظار فرص عمل، وانتظار استقرار سياسي، وانتظار انفتاح اقتصادي داخلي وخارجي.

ضعف القدرة على التخطيط

وأضـاف الـصـائـغ إن هـذا الـواقـع لا يستنزف الدخل فقط، بل يستنزف الإنسان نفسه»، مشيراً إلى أن «العيش في فقر وندرة مستمرين يدفع الشباب إلى التركيز على تأمين الاحتياجات اليومية، ما يضعف قدرتهم على التخطيط طويل الأمد واتخاذ قـرارات إستراتيجية، وهـو ما يفسّر تحوّل السلوك الاقتصادي نحو ما يمكن تسميته بالإنسان البقائي.

بطالة مرتفعة وتراجع القدرة المعيشية

وبين الصائغ أنه بحسب تقارير دولية، تـتـجـاوز مـعـدلات الـبـطـالـة بـيـن الشباب السوري 50%، نتيجة تدمير البنية التحتية، انهيار القطاع الخاص، وتزايد الاعتماد على المساعدات والتحويلات الخارجية. وفي المقابل، فقدت الليرة السورية جزءاً كبيراً من قيمتها، ما أدى إلى تآكل المدخرات وارتفاع تكاليف المعيشة بوتيرة تفوق الدخل.

الأمـر الـذي جعل تأمين الاحتياجات الأساسية للأسر أمراً بالغ الصعوبة.

فجوة التعليم وسوق العمل

إلـى جانب البطالة، يواجه الخريجون فـجـوة مـتـزايـدة بين مـخـرجـات التعليم واحتياجات سـوق العمل. ويـؤكـد شباب سوريون أن نقص المهارات العملية، مثل اللغات الأجنبية والمعرفة التكنولوجية، يقلل من فرص التوظيف ويعمّق الإحباط لدى فئة واسعة من الخريجين.

الهجرة ضرورة اقتصادية وليست خياراً

وأشار الصائغ في ظل هذا الواقع، لم تعد الهجرة قـراراً فـردياً، بل تحولت إلى ضرورة اقتصادية لدى شريحة واسعة من الشباب. فالدول الأوروبية ودول الخليج توفر فـرص عمل في قطاعات التقنية والبناء والخدمات برواتب تبدأ من نحو 1000 دولار شهرياً. وتشير دراسـات لمنظمة الهجرة الدولية إلـى أن أكثر من 5 ملايين سوري غادروا البلاد منذ عام 2011، معظمهم من الفئة العمرية بين 18 و35 عاماً، ما يشكّل خسارة كبيرة لرأس المال البشري.

ولا تقتصر الهجرة على الكفاءات العالية، بل تشمل أيضاً العمالة غير الماهرة، ما يفاقم نقص اليد العاملة داخـل البلاد ويعمّق الأزمة الاقتصادية.

هل من أفق للحل؟

وأكمل الصائغ أن رفع العقوبات يشكّل فرصة لخلق مسار اقتصادي جديد، لكنه شـدد عـلـى أن الأمـل الحقيقي يتطلب إصلاحات جذرية تبدأ بإعادة الثقة للشباب، وبناء مؤسسات عادلة وشفافة، وفتح المجال أمام الاستثمار الخاص، إلى جانب برامج تدريب مهني تستجيب لحاجات السوق.

وأكد أهمية تبنّي سياسات تشجع عودة الكفاءات السورية من الخارج عبر حوافز اقتصادية ضريبية، محذراً من أن استمرار نزيف الشباب سيحوّل سوريا إلى مجتمع هرِم قبل أوانه .

الإنسان صلب التعافي

يرى الدكتور الصائغ أنه رغم التحديات، يبقى الشباب السوري قادراً على الإسهام في إعادة البناء، كما أثبت حضوره في دول الجوار وأوروبا. وبين اقتصاد الانتظار وحلم الهجرة، يبقى الرهان معقوداً على سياسات تنموية تضع الإنسان في صلب التعافي الاقـتـصـادي، وتعيد للشباب أمـلاً حقيقياً بمستقبل داخل وطنهم.

التعليم المهني رافعة مهمة لتنمية الاقتصاد السوري

الحرية – ميليا اسبر

يرفع التعليم المهني سوية الأفراد بمهارات عملية مطلوبة لسوق العمل، ما يزيد فرص التوظيف ويقلل البطالة ويدعم النمو الاقتصادي عبر تخريج متخصصين يلبون احتياجات الصناعات ويعزز الابتكار ، ويحقق التنمية المستدامة بتمكين الشباب نحو حياة كريمة ومستقلة، لكن في سوريا لا يحظى باهتمام كبير ، فمازال جولاً ولم يرق إلى مستوى الدول العالمية كفنلندة التي تعتمد بشكل كبير في اقتصادها على التعليم المهني.

يرمم الفجوة

الخبيرة بالشأن الاقتصادي الدكتورة شمس محمد صالح بينت في تصريح لـ"الحريّة" أن التعليم المهني يرمم الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق الفعلية حيث يتميز بفوائد مهمة للفرد مثل زيادة قابلية التوظيف والاستقلال المالي أمام إنشاء المشاريع الخاصة،و الرضا الوظيفي من خلال الشعور الثقة بالنفس و إتقان مهارات جديدة، مشيرة كذلك إلى أنه يحقق فوائد للمجتمع والاقتصاد مثل دعم التنمية الاقتصادية ويساهم في نمو الصناعات المحلية.

ضروري لنمو الاقتصاد

وأضافت د.صالح: التعليم المهني رافع هام وضروري لنمو أي اقتصاد في البلد لاسيما سوريا وذلـك بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر بها، حيث يساهم في تقليل

البطالة لأنه يخرّج عمالًا مهرة لسد فجوة المهارات، وتعزيز الابتكار، إذ إنه يساهم في رفع جودة المنتجات والخدمات والقدرة التنافسية، وأيضاً التنمية المستدامة لأنها أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

آفاق مستقبلية

الخبيرة الاقتصادية أكـدت أن الآفـاق المستقبلية للتعليم المهني في سوريا ترتكز على التطوير والتحديث لمواكبة احتياجات سوق العمل وإعادة الإعمار من خلال تحديث المناهج لتشمل تخصصات حديثة (طاقة متجددة، ذكاء اصطناعي)، وتطوير البنية التحتية بمختبرات متطورة وتشجيع شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية لتوفير تدريب عملي مكثف بهدف إعداد جيل من المهرة القادرين على الإبداع والإنتاج ودعم التنمية المستدامة في البلاد.

| تفاصيل أكثر على الموقع

ارتفاع حرارة النمو الاقتصادي

يسرى المصري

تتحرك الأرقام ببطء ولكن بثقة، وقد لا يلاحظ البعض التحول الحاصل في بيئة الأعمال في سوريا.. لأسباب يمكن حصرها بين قوسين مابين (تسارع التأسيس واستمرار التحديات).

لكن الجسد الاقتصادي المنهك والبارد بدأت مؤشرات الصحة تظهر عليه، عبر ارتفاع مؤشر حـرارة النمو الاقتصادي، وما يعزز هذا الـرأي ما تشهده سوريا من تحولٍ اقتصادي ظاهرٍ مع الإعـلان عن ارتفاع قياسي في عدد الشركات المسجلة خلال العام الجاري 2025، ما يعتبر بحق مؤشرًا على عودة تدريجية للنشاط التجاري وانتعاش مـبـادرات الأعـمـال، إذ تُظهر البيانات الحكومية والتحليلات المتاحة صورة حديثة لبوادر انتعاش من جهة، مع استمرار وجـود تحديات هيكلية من جهة أخرى.

وبـالـعـودة إلـى تفاصيل النمو الاقتصادي وملامحه أعلنت وزارة الاقتصاد والصناعة السورية أن عدد الشركات المسجلة منذ بداية عام 2025 وحتى نهاية تشرين الثاني بلغ 11,172 شركة، وتكشف تفاصيل التسجيلات عن طبيعة هذا النشاط الاقتصادي الجديد حسب توزيع الشركات المسجلة حتى تشرين 2025.

وحسب إحصاءات وزارة الاقتصاد بلغ السجل التجاري الفردي(8,693) شركة 78% مشاريع فـرديـة صغيرة. وبـلـغـت شـركـات الأشـخـاص (تضامن/توصية) 1,044 شركة بنسبة 9% أغلبيتها شركات تضامن (942 شركة).

وبلغ عدد شركات الأموال 1,435 شركة بنسبة 13% أغلبها (1,418) شركة محدودة المسؤولية.

يُلاحظ من الأرقـام أن النمو يتركز بشكل أساسي في المشاريع الفردية الصغيرة (السجل التجاري الفردي)، ما يشير إلى انتعاش في قطاع الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، أكثر منه في استقطاب استثمارات كبيرة القيمة، وفي المقابل، فإن عدد شركات المساهمة المسجلة كـان (17 شركة)، ما يـدل على أن الاستثمارات الضخمة التي تتطلب هذا الشكل القانوني لا تزال في مرحلة مبكرة.

ولاشـك أن الإجـراءات الحكومية التي أعلن عنها تساهم في تفسير هذا التسارع في وتيرة تسجيل الشركات، ولاسيما تسهيل الإجـراءات، حيث يُعـزى الارتـفـاع فـي الأرقـام إلـى جهود حكومية لتبسيط إجراءات تأسيس الشركات، كما يعمل القطاع الخاص على تقديم استشارات متخصصة لتسهيل هذه الخطوات.

أضف إلى ذلك تطوير البنية التحتية الخدمية إذ أعادت الـوزارة في تموز 2025 افتتاح مديرية الشركات في دمشق، بعد إعادة تأهيلها، بهدف تقديم خدمات أكثر مرونة وجودة للمستثمرين.

كما أن التوجه نحو الرقمنة واعتماد الوزارة على برنامج بنك المعلومات التجاري الجديد، وهو قاعدة بيانات موحدة تهدف إلى أرشفة وأتمتة بيانات الشركات وربط الجهات الحكومية المختلفة كان له دوراً في زيادة النمو الاقتصادي.

وكانت وزارة الاقتصاد قد أصدرت قرارات حول التنظيم القانوني، مثل تمديد المهلات لتسوية أوضاع المتاجر غير المسجلة، لاستيعاب القطاع غير النظامي في الاقتصاد الرسمي.

وهذه الأرقام الإيجابية، تظهر بيانات ومؤشرات تعافٍ عبر تقييم حرارة النمو الاقتصادي.

| تفاصيل أكثر على الموقع

«سعد ذبح» و«سعد الخبايا»... «السعودات»:
حين يروي الطقس حكايات الأجداد في سوريا

شجرة الذهب البني..
مليـون شـجرة كسـتناء في سـوريا

الحرية – بشرى سمير

ترتبط ثمرة الكستناء ارتباطاً وثيقاً بشتاء السهرات العائلية، وتُعد عنصراً أساسياً في الطقس الاجتماعي الشتوي الدافئ. وفي هذه الأيام تنتشر البسطات في شوارع المدن، كدمشق، حيث يشوي الباعة الكستناء على مواقد الغاز أو الحطب لتلبية طلبات المارة والساهرين. ورغم عشق السوريين للكستناء، إلا أن زراعتها تواجه تحديات وصعوبات كبيرة.

يقول المهندس الزراعي منصور حداد إن زراعة الكستناء دخلت إلى سوريا منذ مئات السنين من تركيا، وإن الموطن المحلي الرئيسي لها هو منطقة ضهر القصير في حمص، حيث توجد غابة خاصة بها في الساحل السوري وغربي حمص، وتعود زراعتها إلى فترة السبعينيات والثمانينيات.

ولفت حداد إلى أنه رغم وجود مساحات زراعية محلية تنتج ما بين 40 – 50 طناً سنوياً.

| تفاصيل أكثر على الموقع

مزج بين الكوميديا والنقد الاجتماعي

«حكي سـليم ولازمـو فهيـم» في موسمه الثاني

| تفاصيل أكثر على الموقع

فن النحت على البازلت في حوران إرثٌ لا يمحوه الزمن

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفـــة إلكترونيـــة تخصصية تصـــدر عن مؤسسة الوحـــدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يسـرى المصري | أمينـا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد